ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵙⵙⵉⵡⵍⵜ
KINGDOM OFMOROCCO
MINISTRY OF COMMUNICATION

المملكة المغربية
وزارة الاتصـــال
ROYAUMEDU MAROC
MINISTÈRE DE LA COMMUNICATION

تقرير سنوي حول جهود النهوض بحرية الصحافة

2013

www.mincom.gov.ma

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

«وعندما نقول الحرية، فلأنه لا سبيل لنهوض وتطور صحافة جيدة دون ممارسة لحرية التعبير كما أن التأكيد على ملازمة المسؤولية للحرية، مرده إلى اعتبار أنه لا يمكن للإعلام أن يكتسب المصداقية الضرورية، وأن ينهض بالدور المنوط به، ويتبوأ المكانة الجديرة به في حياتنا العامة، ما لم تمارس هذه الحرية في نطاق المسؤولية»

مقتطف من نص الرسالة الملكية السامية
الموجهة إلى أسرة الصحافة والإعلام
بمناسبة اليوم الوطني للإعلام

الرباط 15 نونبر 2002

الملخص التنفيذي 5

المحور 1 : الإطار العام المرجعي 13

المحور 2 : مؤشرات حرية الصحافة 2013 17

I. قانون الصحافة
II. الحق في الحصول على المعلومات
III. حرية الممارسة الصحفية
IV. الصحافة والقضاء
V. الصحافة الأجنبية المعتمدة
VI. الدعم العمومي للصحافة المكتوبة
VII. الصحافة الإلكترونية
VIII. حرية الولوج إلى الانترنت
IX. وسائل الإعلام السمعية البصرية
X. الإعلام الإذاعي
XI. الإعلام الجهوي
XII. تعزيز العناية باللغة الأمازيغية والحسانية في الإعلام
XIII. مقاربة النوع
XIV. وكالة المغرب العربي للأنباء
XV. شفافية قطاع الإشهار والإعلانات الإدارية والتحفيزات الضريبية
XVI. توزيع وانتشار وروجات الصحف
XVII. العرض التكويني في مجال الإعلام
XVIII. تشجيع الإبداع الصحفي ودعم قدرات الصحفيين
XIX. النهوض بالأوضاع الاجتماعية للصحفيين
XX. الشراكة مع الهيئات الفاعلة في مجال الإعلام
XXI. تعزيز الالتزامات الدولية للمغرب ذات العلاقة بالصحافة
XXII. تعزيز الإطار المؤسساتي العام للنهوض بحقوق الإنسان ومن ضمنها حرية الصحافة

المحور 3 : جرد إحصائي للمؤشرات 43

الملاحق 47

الملخص التنفيذي

مقدمة

يستند هذا التقرير حول جهود النهوض بحرية الصحافة 2013 في رصد حالة حرية الصحافة بالمغرب على مختلف المؤشرات التفصيلية المتعلقة بحرية الصحافة من إطار مرجعي عام، والتي تتجلى أساسا في مدى احترام سيادة القوانين المنظمة لقطاع الصحافة، ثم درجة حرية الممارسة الصحفية، وكذا حق الحصول على المعلومات الخاصة بالمجال العمومي. إن هذه المؤشرات التي نحتكم إليها لوصف حالة المغرب في مجال الإعلام والصحافة هي ذاتها المؤشرات المتعارف عليها عالميا.

إنها مؤشرات تستحضر أيضا مدى حياد وشفافية الدعم العمومي للصحافة المكتوبة والإلكترونية وأثره على تعزيز تعددية واستقلالية الصحافة، ثم استقلالية وديمقراطية التنظيم الذاتي للصحافة، إلى جانب التعددية اللغوية والثقافية والسياسية والمدنية في الإعلام العمومي، إضافة إلى علاقة القضاء بالصحافة، ثم الضمانات المؤسساتية لحماية الصحفيين، كما أن من المؤشرات التي يستند عليها تقرير جهود النهوض بحرية الصحافة 2013 هناك الشفافية في سوق الإشهار والتوزيع، وكذا العلاقة مع وسائل الإعلام الأجنبية، ثم المقاربة التشاركية في العلاقة مع الهيئات المهنية، إضافة إلى العروض الخاصة بالتكوين والتكوين المستمر.

لقد قدم الدستور الجديد إطارا متقدما في مجال النهوض بحرية الصحافة من خلال المبادئ والالتزامات الواردة في ديباجته والمتعلقة بحقوق الإنسان بصفة عامة وفي عدد من فصوله، كما تعتبر الحكومة أن النهوض بحرية الصحافة يمثل أولوية في برنامج عملها، من خلال عدد من الالتزامات التي رسمتها في برنامجها الحكومي 2012-2016 وتتجلى أساسا في العمل على تطوير قانون الصحافة والنشر على أساس من الحرية والمسؤولية، وإحداث آليات للتنظيم الذاتي للمهنة، مع الاستمرار في تحديث المقاولة الصحفية، و تطوير صحافة الوكالة، إضافة إلى العمل على النهوض بالأوضاع المهنية والاجتماعية للصحفيين والعاملين في هذا القطاع. كما التزمت الحكومة بالرفع من أداء الشركات العمومية للإعلام السمعي البصري، وعصرنة وتطوير قطاع الإشهار. كل ذلك في سياق اعتماد مقاربة جديدة قوامها الحكامة الجيدة والتشارك الفعلي مع المتدخلين في قطاع الإعلام، وكذلك في إطار توطيد الحوار الصريح والبناء على الصعيد الدولي، ولاسيما مع آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان.

إن واقع حريات الصحافة ببلادنا عرف تقدما متصاعدا خلال سنة 2013، استنادا أولا إلى قياس واقع الصحافة والإعلام ببلادنا لمجمل المؤشرات المعتمدة في أنظمة قياس حريات الصحافة دوليا، و ثانيا التقدم يبدو جليا اعتمادا على مقارنة رقمية بين مؤشرات 2013 مع حالة سنة 2012، كل ذلك مع الإقرار بوجود تحديات ورهانات الكل مدعو للانخراط في مواصلة الإصلاحات بمقاربة جماعية وتشاركية والتقدم بمشاريع الإصلاح والغاية تعزيز صورة المغرب ونموذجه الريادي على المستوى الإقليمي.

لقد تميزت مؤشرات حريات الصحافة والإعلام ببلادنا خلال سنة 2013 بتتبع ورش إقرار مدونة حديثة للصحافة والنشر، والاعتراف القانوني بالصحافة الإلكترونية، كما يسجل تناقص عدد حالات التضييق على الصحفيين وعدم تسجيل أي مصادرة للصحف الوطنية، وكذا تراجع قضايا الصحافة المعروضة أمام القضاء. كما تميزت سنة 2013 بانطلاق عملية تنزيل عدد من مقتضيات دفاتر تحملات الإعلام السمعي البصري العمومي، خاصة إرساء نظام طلبات العروض بالإضافة إلى تعزيز الشفافية و الحكامة.

كما شهدت سنة 2013 إقرار عقد جديد لدعم الصحافة المكتوبة، وتقوية القدرات المهنية للصحفيين، إضافة إلى تسجيل حصول تقدم على مستوى إقرار التعددية السياسية والثقافية واللغوية في الإعلام الوطني. كما تميزت سنة 2013 بتعزيز الشراكة مع الهيئات المهنية العاملة في القطاع.

وتعد سنة 2014 سنة انعطاف بالنسبة لعملية استكمال الإصلاح في مجمل الأوراش التي فتحها المغرب على مستوى مشهده الإعلامي منذ إقرار دستور 2011، ذلك أن السنة الحالية تعد سنة حاسمة ومفصلية من أجل تعميق ما أنجز خلال السنوات الأخيرة في مجال تعزيز حريات الصحافة والإعلام وتعزيز حكامة القطاع بغاية تقوية مداخل التعددية والحرية والاستقلالية والشفافية في قطاع الصحافة والإعلام ببلادنا، وتقوية تنافسية الإعلام الوطني على مختلف الأصعدة عربيا وإقليميا ودوليا.

ونتوقف عند أهم مؤشرات التقدم الحاصل في حرية الصحافة بالمغرب خلال سنة 2013 من خلال المحاور التالية:

1- تتبع ورش إقرار مدونة حديثة للصحافة والنشر

على مستوى قانون الصحافة، تم خلال سنة 2013 استكمال وضع مشروع مدونة حديثة للصحافة والنشر خالية من العقوبات السالبة للحرية تتضمن سلسلة مقتضيات تهم توسيع ضمانات ممارسة الصحافة بالإضافة إلى تعزيز دور القضاء، ومراجعة منظومة الزجر والمتابعة في قضايا التشهير والقذف، وتحقيق الاعتراف القانوني لقطاع الصحافة الإلكترونية.

وقد بلورت اللجنة العلمية المكلفة بالتشاور والحوار حول المشاريع ذات العلاقة بالصحافة والنشر، في إطار توسيع المقاربة التشاركية، أزيد من 100 ملاحظة واقتراح تعديل بخصوص مشاريع النصوص القانونية التي قدمت إليها، وتتضمن المدونة نصوص تشريعية تهم مشروع قانون الصحافة والنشر، ومشروع قانون الصحفي المهني، وكذلك مشروع المجلس الوطني للصحافة كإطار للتنظيم الذاتي للقطاع، إضافة إلى مشروع قانون يشمل المهن المرتبطة بالصحافة وخصوصا الطباعة والتوزيع والإشهار في الصحافة المكتوبة. وستعرف سنة 2014 تتبع المسار التشريعي من أجل تمتيع المغرب بمدونة للصحافة حديثة وعصرية.

2- تعزيز الحق في الحصول على المعلومات

تم عرض مشروع قانون شامل حول الحق في الحصول على المعلومات على المجلس الحكومي في فاتح غشت 2013 من أجل المصادقة عليه، وذلك في إطار تنزيل أحكام الفصل 27 من الدستور الذي ينص على هذا الحق كحق من الحقوق والحريات الأساسية، وكذا في إطار تنفيذ الالتزامات الدولية للمغرب، ولاسيما المادة 19 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والمادة 10 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. كما تم إعداد مشروع مقتضيات قانونية تضمن حق حصول الصحفيين على المعلومات ونشرها.

3- تحقيق الاعتراف القانوني بالصحافة الإلكترونية

تم خلال سنة 2013 إعداد مشروع إطار قانوني للصحافة الإلكترونية على ضوء توصيات اللقاء الدراسي لـ 10 مارس 2012 من طرف لجنة خبراء. ويأتي هذا المشروع، المقرر أن يدمج في إطار مشروع قانون الصحافة والنشر، لتعزيز وترسيخ الممارسة المهنية القائمة على مبدأ الحرية والمسؤولية من خلال وضع تعريفات دقيقة تحدد ماهية الصحافة الإلكترونية بمعزل عن أي نوع من أنواع النشر الإلكتروني الأخرى وحماية الملكية الفكرية والمواد الإعلامية الإلكترونية الأصلية والحقوق المادية والمعنوية لأصحابها وتوسيع سلطة القضاء، إضافة إلى إلغاء العقوبات السالبة للحرية.

كما تم بتاريخ 4 أبريل 2013، تقديم الكتاب الأبيض للنهوض بالصحافة الإلكترونية بهدف مواكبة تطورات الصحافة الإلكترونية وإحاطة أفضل بالتحديات التي تواجهها. ويقترح الكتاب مجموعة من التوصيات لتأهيل الصحافة الإلكترونية المغربية والنهوض بها بلغت 118 توصية منسجمة وقابلة للتطبيق، كما تميزت سنة 2013 أيضا بإدراج الصحافة الإلكترونية في منظومة الدعم العمومي المخصص للصحافة المكتوبة في إطار عقد البرنامج الجديد 2013-2017 بهدف الارتقاء بجودة الصحافة الإلكترونية.

4- تراجع وندرة حالات التضييق على الصحفيين

بحسب المعطيات الواردة في تقرير النقابة الوطنية للصحافة المغربية لسنة 2013 سجل تراجع هام في الحالات التي تصنف ضمن خانة التضييق على الصحفيين أثناء مزاولة عملهم، بحيث بلغ عدد الصحفيين الذين تعرضوا للتضييق أثناء مزاولة عملهم 14 صحفيا، مقابل 20 صحفيا خلال سنة 2012. وبالنسبة لعدد الاعتداءات التي تم تسجيلها خلال سنة 2013، فإنها لم تتجاوز 9 حالات، مقابل 15 حالة سجلت سنة 2012، علما بأن المغرب يشهد تنظيم 20.000 وقفة احتجاجية كل سنة. وقد صرح السيد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة غير ما مرة بأن حالات التضييق على الصحافيين غير مقبولة وغير مشرفة في إطار التزام حكومي بتسهيل ظروف اشتغال الصحفيين.

أما بخصوص المؤشرات المتعلقة بالعنف الخطير الممارس ضد الصحفيين التي تعتمدها المنظمات الوطنية والدولية الناشطة في مجال حماية الصحفيين لم تسجل في المغرب، بحسب تقرير منظمة مراسلون بلا حدود الصادر في سنة 2014، أي حالة تعذيب أو اختطاف أو الهرب بسبب تهديدات، أو لجوء الصحفيين لإجراءات خاصة لضمان سلامتهم، أو التوقف عن الأنشطة المهنية بسبب ضغوطات سياسية أو منع الصحفيين من ممارسة مهنتهم لأسباب تتعلق بالجنس أو الأصل أو الدين، كما لم يتعرض أي صحفي للقتل أو السجن دون محاكمة.

5- عدم مصادرة أو منع أية صحيفة وطنية وعدم إغلاق أي صحيفة إلكترونية

خلال سنة 2013 لم يتم تسجيل أي حالة منع أو مصادرة أي وسيلة إعلامية وطنية، كما لم يسجل خلال نفس السنة أي تدخل قد يفضي إلى الحد من استقلالية أو التأثير في الخط التحريري لأي من الصحف أو الإذاعات أو القنوات التلفزية. كما أنه خلال سنة 2013، لم يتعرض أي موقع إلكتروني للإغلاق بحكم قرار إداري أو لمنع الولوج بسبب إجراءات لحظر الولوج أو الإغلاق من قبل السلطات. مع التذكير إلى أنه يتواجد في المغرب حوالي 500 موقع إلكتروني إخباري وفي كل جهات المغرب، مع الإشارة أيضا إلى أن الحالة الوحيدة لإغلاق موقع الكتروني إخباري هو موقع "لكم" جاءت على خلفية طلب تقدم به محامي مدير الموقع إلى الوكيل العام للملك، على إثر بلاغ صادر بتاريخ 14 أكتوبر

2013 عن مدير الموقع أعلن من خلاله " عن التوقيف المؤقت لموقع لكم استشعارا مني كمدير للنشر وكرئيس تحرير به، بانتفاء امكانية تحمل مسؤوليتي الأدبية والقانونية في علاقة بما ينشر به بموازاة تواجدي رهن الاعتقال".

وجدير بالذكر أن بلاغا صادرا عن وزارة العدل والحريات بتاريخ 17 شتنبر 2013 قررت من خلاله الحكومة المغربية مقاضاة جريدة "البايس" الاسبانية، التي نشرت الشريط بصيغته الأصلية باللغة العربية، لدى الجهات القضائية الاسبانية المختصة.

6- تراجع قضايا الصحافة المعروضة أمام القضاء وعدم صدور أي حكم نهائي بالسجن ضد صحفيين

سُجل خلال سنة 2013 تراجع في عدد قضايا الصحافة المعروضة على القضاء. بحيث عرضت 98 قضية تهم الصحفيين على القضاء خلال سنة 2013 في حين سجلت 106 قضية سنة 2012 و119 قضية سنة 2011. وتتوزع هذه القضايا على متابعات مثارة من قبل النيابة العامة (5)، منها الرائجة (3) وفي طور البحث (2)، في حين بلغ عدد الشكايات المقدمة أمام النيابة العامة من طرف المتضررين 47 قضية، أما الشكايات المباشرة المقدمة إلى رئاسة المحكمة فقد بلغت 46 قضية. ومن بين 98 قضية التي سجلت برسم سنة 2013، 66 قضية ما زالت رائجة، في حين حفظت 15 قضية. كما بلغ عدد القضايا المحكومة بالغرامة فقط 13 قضية هذه السنة.

مع التذكير على أن أغلب القضايا المتعلقة بالصحافة والتي سُجلت سنة 2013، تمت إثارتها بموجب قانون الصحافة. أما بخصوص حالة مدير الجريدة الإلكترونية "لكم.كوم" فقد تم تمتيعه بالسراح المؤقت يوم الجمعة 25 أكتوبر 2013. مع التأكيد على أنه خلال سنة 2013 لم يصدر أي حكم نهائي بالسجن ضد صحفيين.

كما تم تكريس التوجه نحو إبطال متابعة الصحفيين لمجرد وجود عيب شكلي، وكذلك تشجيع الصلح بين الأطراف في النزاعات الصحفية. كما أنه خلال سنة 2013 لم تسجل أية حالة موثقة للاستعمال المتكرر للغرامات أو الاستدعاءات أو الإجراءات القانونية المتخذة ضد الصحفيين أو وسائل الإعلام. كما شهدت السنة تبني خلاصات الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة، الذي تم تقديمه في شهر شتنبر 2013، حيث تم التنصيص على توصيات تهم أساسا تكوين القضاة في ميدان الصحافة، وإحداث منصب داخل المحاكم مكلف بالعلاقة مع الصحافة، وتكريس الحق في الحصول على المعلومات، وحماية المصادر، وتعميم التخصص القانوني في قضايا الصحافة. .

7- إقرار عقد برنامج جديد شفاف وتعددي ومحايد لدعم الصحافة المكتوبة

في 8 مارس 2013 تم التوقيع على عقد البرنامج لتأهيل المقاولة الصحفية 2013-2017 بين وزارة الاتصال والفيدرالية المغربية لناشري الصحف. ويهدف هذا العقد الجديد إلى تطوير الإطار المؤسساتي لحكامة منح الدعم العمومي للصحافة الوطنية، واعتماد نظام دعم متنوع وفعال وشفاف وتعاقدي، وتدعيم الأداء الاقتصادي للمقاولة الصحفية، وتحديث بنيات التوزيع وتوسيع الانتشار ونسب المقروئية، وتعزيز الحق في الحصول على المعلومات، وتحقيق جودة وتنوع المضمون، و كذا دعم جهود مواكبة التطورات التقنية والتكنولوجية في قطاع الاتصال.

كما يهدف نظام الدعم إلى النهوض بالموارد البشرية، وتأهيل الصحافة الجهوية، ودعم الصحافة الإلكترونية، بالإضافة إلى دعم التعددية السياسية واللغوية والثقافية في إطار التنوع والوحدة.

في هذا الإطار، تم منح الدعم العمومي للصحافة المكتوبة الخاص بالفصول الثلاثة الأولى من سنة 2013 لـ74 منبرا إعلاميا، كما تستفيد عدد من الصحف الجهوية والمحلية ذات السحب الضعيف طبقا لما هو منصوص عليه في عقد البرنامج لتأهيل المقاولة الصحفية من الدعم العمومي للصحافة المكتوبة. وقد بلغ عدد الصحف الجهوية المستفيدة من الدعم 15 منبرا جهويا خلال سنة 2013، مقابل 11 منبرا جهويا استفاد خلال سنة 2012.

8- تعزيز أنظمة حكامة وشفافية الإعلام السمعي البصري العمومي

شهدت سنة 2013 تعزيز أنظمة حكامة وشفافية الإعلام العمومي في إطار تنزيل بنود دفاتر التحملات، حيث عملت الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة صورياد القناة الثانية على إرساء لجان الأخلاقيات وكذا على إرساء لجان انتقاء البرامج على مستوى الشركتين. كما تم تفعيل آليات الحكامة بالشركات الوطنية للاتصال السمعي البصري، وذلك من خلال إحداث لجان المجالس الإدارية المحدثة مؤسساتيا والخاصة بالشركات وفق ميثاق الحكامة ويتعلق الأمر بلجنة الحكامة ولجنة تتبع العقد البرنامج ولجنة الافتحاص ولجنة الأجور ولجنة إستراتيجية الاستثمار، حيث تمت أجرأة الملاحظات والتوصيات الواردة في تقارير المؤسسات الرسمية. كما تميزت سنة 2013 بوضع دفتر تحملات يحدد شروط أشكال وضع عقود الإنتاج الخارجي أو الإنتاج المشترك لبرامج السمعي البصري، وكذا إطلاق العمل بنظام طلبات العروض في مجال الإنتاج الخارجي وتفعيل بوابة e-dépôt.

كما تم الشروع في العمل بنظام طلبات العروض، حيث أعلنت الشركة عن طلب العروض المتعلق بمشاريع البرامج الخاصة بالشبكة البرامجية لشهر رمضان 2013 بكل من القناة الأولى وقناة تمازيغت وكذلك قناة العيون الجهوية، حيث تجاوز عدد هذه المشاريع أكثر من 270 برنامجا استوفى من بينها 241 مشروعا شروط المرحلة الإدارية وتمكن 41 مشروعا فقط من اجتياز المرحلة التقنية والفنية بعد الدراسة المالية والمداولات النهائية للجنة حيث تم انتقاء 24 مشروع برنامج. نفس الشيء بالنسبة للقناة الثانية التي أسفر طلب العروض المتعلق بمشاريع البرامج الخاصة بشبكتها البرامجية لشهر رمضان 2013 بعد تطبيق مسطرة الانتقاء التي ينص عليها دفتر تحملاتها عن انتقاء 12 مشروعا. كما تم بعد ذلك إطلاق ثلاث عمليات طلبات عروض تهم قنوات الأولى وقناة تمازيغت وقناة العيون الجهوية. وقد مكن تفعيل نظام الحكامة من تحقيق العلنية بقرارات معللة قابلة للطعن ومسطرة بآجال محددة وترشيد الإنفاق العمومي.

9- تقوية التعددية السياسية واللغوية والثقافية في الإعلام الوطني

استمر العمل برسم سنة 2013 على تقوية التعددية السياسية في الإعلام السمعي البصري العمومي والخاص بولوج متزايد لأحزاب المعارضة إلى وسائل الإعلام السمعي البصري. وبحسب تقرير الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري للفصل الأول من سنة 2013، بلغت نسبة الحكومة والأغلبية بخصوص مجموع البرامج 67,88٪ والمعارضة28,99٪ برسم الأسدس الأول من 2013، مقابل 69,66٪ للحكومة والأغلبية و27,09٪ للمعارضة سنة 2012. أما بخصوص البرامج الحوارية، فقد بلغت نسبة الحكومة والأغلبية 58,30٪ والمعارضة 37,97٪ مقابل 62,57٪ للحكومة والأغلبية و33,15٪ للمعارضة سنة 2012. كما أنه في الفصل الأول من سنة 2013، كانت المعارضة أكثر حضورا في النشرات الإخبارية للإذاعات العمومية من أحزاب الأغلبية البرلمانية. وبخصوص النشرات الإخبارية استفادت 39 منظمة نقابية من 11 ساعة و50 دقيقة و47 ثانية. كما استفادت منظمتان مهنيتان من أزيد من 9 ساعات.

كما شهدت سنة 2013 تعزيز التنوع والتعددية في منتوج وكالة المغرب العربي للأنباء، حيث أكدت الإحصائيات السنوية برسم سنة 2013 الخط التحريري المهني للوكالة من خلال احترام التنوع والتعددية. فبحسب هذه الإحصائيات، لم تمثل القصاصات المتعلقة بالأنشطة الحكومية سوى 12 في المائة أي 4986 نشاطا. وتبرز التعددية والتنوع في عمل الوكالة، بشكل مميز في تغطية أنشطة الأحزاب السياسية والنقابات بشتى توجهاتها، فقد غطت الوكالة 1488 نشاطا للأحزاب السياسية و261 نشاطا يتعلق بالنقابات وأنشطة المجتمع المدني والجمعيات ب4660 نشاطا. وبلغت الأنشطة الجهوية في المنتوج السنوي للوكالة، نحو 3774 نشاطا، تليها الأنشطة الثقافية ب3093 نشاطا. تضاف إلى ذلك القصاصات المتعلقة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والرياضية.

كما قدم مجلس المنافسة دراسة في شهر شتنبر 2013 تدعو إلى تشجيع فتح السوق التلفزي أمام المبادرات الجديدة الخاصة وتطوير المنافسة في هذا المجال. وخلصت الدراسة إلى أن قطاع الاتصال السمعي البصري يتوفر على تشريع يشجع على التحرير ويدعم التعددية والتنوع في العرض وهو ما يسهم في تحقيق المنافسة. وتأتي هذه الدراسة لتكرس المقاربة التي تعتمدها الحكومة وذلك من خلال العمل على تأهيل قطاع السمعي البصري الوطني في أفق كسب رهان التحرير.

10- تطوير إعلام الوكالة

شهدت سنة 2013 تنويع العرض ورفع إنتاجية وكالة المغرب العربي للأنباء من خلال عدد من الخدمات منها خدمةMAP-TV و خدمة MAP-audio. كما تم تنفيذ عدد من البرامج نذكر منها على الخصوص إحداث مجلس التحرير بالوكالة كآلية فعلية للحكامة الجيدة، وقوة اقتراحية للمساعدة في تدبير مصالح التحرير إضافة إلى تقديم المشورة أو التوصيات بشأن كافة المسائل ذات الصلة بتسيير التحرير والحركية والتقييم والترقية والتكوين والانضباط والأخلاقيات، كما تم تعزيز الحضور الوطني والدولي للوكالة، إضافة إلى تأسيس مؤسسة بالوكالة تهتم بالمجال الثقافي والتكوين والخدمات الاجتماعية لفائدة العاملين بالوكالة والمتقاعدين، وكذا إعداد مشروع العقد البرنامج الخاص بالوكالة

كما شهدت سنة 2013 إطلاق موقع "mapamazighe.ma" على مستوى وكالة المغرب العربي للأنباء بهدف النهوض باللغة الأمازيغية، حيث بدأ بصفة يومية بث عشرات النشرات الأمازيغية بحرف تيفيناغ.

11- تعزيز إطار عمل الإذاعات الخاصة

في سنة 2013، لم تصدر أية عقوبة بقطع بث محطة إذاعية. كما يجدر الإشارة إلى أن حق منح رخص الاستغلال لمتعهدي الإعلام السمعي البصري يعود للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري كما أن القانون السمعي البصري المغربي لا يمنع إنشاء قنوات تلفزية أو إذاعات خاصة.

كما تميز المشهد الإعلامي السمعي البصري الوطني بإرساء نظام لقياس الاستماع في إطار الاستقلالية الكلية من طرف متعهدي الإذاعات الخاصة وقد عملت وزارة الاتصال على تشجيع هذه المبادرة، وهو ما مكن من الرفع من التنافسية في قطاع السمعي والسمعي البصري الوطني، وبالتالي الرفع من جودة الخدمات، حيث تغيرت خريطة البرامج ظهر تحسن على مستوى اللغة وطبيعة الضيوف وكذا عبر تدخل منطق المنافسة. وقد اصبح نظام قياس الاستماع والمشاهدة الذي يخضع له كل متعهدي الإعلام السمعي البصري الوطني، العام والخاص، إحدى أهم الوسائل لرصد حركية المشهد السمعي البصري ببلادنا كما يمكن فاعلي الإنتاج السمعي البصري والمستشهرين من التوفر على خريطة واضحة داخل المشهد. حيث تصدر بشكل أسبوعي ودوري مؤشرات حول نسب الاستماع

ونسب المشاهدة الخاصة بالقنوات التلفزية والإذاعات الخاصة، كما يرسم تقرير سنوي صورة عامة عن مشهد تنافسية قطاع السمعي البصري الوطني.

وبهدف تأهيل و تقوية الشراكة مع الإذاعات الخاصة تم يوم 28 فبراير 2013 توقيع اتفاقية بين وزارة الاتصال ووكالة المغرب العربي للأنباء وجمعية الإذاعات والتلفزات الخاصة واتفاقية شراكة أخرى بين وزارة الاتصال وجمعية الإذاعات والتلفزات الخاصة. وتهدف هاتين الاتفاقيتين إلى تحديد إطار للتعاون والشراكة من أجل تنمية وتطوير المنتوج الإذاعي والسمعي البصري وتأهيل وتطوير الإذاعات والتلفزات المستقلة بغية توسيع مجال الوصول للمعلومة والحصول عليها وتحقيق التعددية والتنوع.

12- ترسيخ الانفتاح الإعلامي للمغرب على الخارج

استمر التوجه الإعلامي الأجنبي للمغرب في التصاعد خلال سنة 2013، باعتباره بلدا منفتحا، لا يضع قيودا على حرية تنقل الصحفيين والمراسلين الأجانب، ويحرص على احترام استقلالية عملهم، وضمان تحركهم الحر والآمن عبر مختلف مناطق البلاد، وتمكينهم من تراخيص التصوير، وفق مسطرة سلسة تتسم بالمرونة الكافية. كما سجلت سنة 2013 استئناف شبكة الجزيرة لنشاطها بالمغرب، كما لم تسجل خلال هذه السنة أي حالة سحب الاعتماد. وفي هذا الإطار، فقد اعتمدت وزارة الاتصال خلال هذه السنة 101 صحفيا يتوزعون على 21 جنسية، يمثلون 61 مؤسسة إعلامية أجنبية، من ضمنهم 36 مراسلا لقنوات تلفزية، و35 مراسلا لوكالات الأنباء والتصوير الصحفي، و27 مراسلا لجرائد ومجلات، و3 مراسلين لإذاعات. كما سلم المركز السينمائي المغربي في 2013 ما مجموعه 1301 رخصة تصوير فوق التراب الوطني، حوالي 54٪ منها لفائدة قنوات ووسائل إعلام أجنبية. ومن ضمن هذه الرخص تم تسليم 652 رخصة تصوير لفائدة القنوات التلفزية وشركات الإنتاج الأجنبية من أجل إنجاز تقارير إخبارية وروبورتاجات وأفلام وثائقية حول المغرب، في حين تم برسم سنة 2012 منح 616 رخصة تصوير من هذا الصنف. كما عرفت سنة 2013 توزيع أزيد من 30 مليون نسخة لـ2172 عنوان صحفي أجنبي في المغرب أما حالات عدم السماح بالتوزيع فقد تعلقت أساسا بنشر صور إباحية تشكل خطرا على القاصرين في حال عرضها، أو بصور تمس برموز الأديان، وذلك استنادا للقوانين الجاري بها العمل بالمملكة وكذا لالتزامات المغرب الدولية وبالخصوص توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت رقم 224/65 الخاصة بمناهضة تشويه صورة الأديان.

13- تقوية شفافية قطاع الإشهار والإعلانات

بلغت الاستثمارات الإشهارية في قطاعات الصحافة المكتوبة والإذاعة والتلفزيون حوالي 4,32 مليار درهم برسم سنة 2013 مقابل 4,11 مليار درهم برسم سنة 2012 حسب التقديرات الإجمالية الأولية لوكالة "أمبيريوم" التي تهتم بقطاع الاتصال. وتتوزع هذه الاستثمارات كما يلي: 2,02 مليار درهم بالنسبة للتلفزة، و 1,01 مليار درهم بالنسبة للإذاعات و 1,28 مليار درهم بالنسبة للصحافة المكتوبة.

وخلال سنة 2013 لم تسجل أية حالة لاستعمال المقاطعة الإشهارية كأداة للضغط على الصحف الخاصة. كما شهدت نفس السنة استمرار الحوار مع الهيئات المهنية لقطاع الإشهار بهدف تنظيمه وتطويره وتحقيق الشفافية وتكافؤ الفرص والمنافسة الحرة وإرساء آليات للضبط الذاتي لمهنة الإشهار.

كما شهدت سنة 2013 تعزيز شفافية توزيع الإعلانات الإدارية، حيث قامت وزارة الاتصال بتوزيع 7337 إعلانا إداريا على 21 جريدة بالإضافة إلى الإذاعة الوطنية، منها 17 جريدة يومية والباقي يصدر أسبوعيا.

في ذات الإطار تم تعديل أحكام المادة 44 الخاصة بالحساب المرصد لأمور خصوصية الذي أصبح يعرف بـ "صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري وبالإعلانات وبالنشر العمومي". وسيمكن هذا المقتضى من تدبير الموارد المالية للإعلانات القانونية والقضائية والإدارية من خلال معالجة إشكالية تأخر أداء أثمنة الإعلانات وبالتالي تراكم المتأخرات الخاصة بالنشر.

14- تفعيل أنظمة التكوين والتكوين المستمر لفائدة الصحفيين

خلال شهر شتنبر 2013 تم تعزيز التكوين المستمر للصحفيين، حيث تم إعداد دفتر تحملات يتعلق بتكوين الصحفيين المهنيين العاملين بالصحافة المكتوبة والسمعية البصرية والإلكترونية، هدفها التنظيم المشترك لدورات تكوينية لفائدة الصحفيين المهنيين وإعداد أبحاث ودراسات بشكل مشترك تهم قطاع الإعلام والاتصال.

وفي إطار برنامج دعم قدرات الصحفيين من خلال الاطلاع على كيفية اشتغال المؤسسات الأوربية، تم تنظيم زيارتين خلال سنة 2013 لفائدة مجموعة من الصحفيين المغاربة لمقر الاتحاد الأوروبي ببروكسيل. الزيارة الأولى نظمت في شهر أبريل 2013 لفائدة 15 صحفيا يمثلون عدة منابر إعلامية، مع احترام مبدأ التنوع والتعددية الإعلامية واللغوية، منها 11 جريدة يومية و4 جرائد أسبوعية، 8 منها ناطقة باللغة الفرنسية و7 ناطقة باللغة العربية. أما الزيارة الثانية فتم تنظيمها في 15 شتنبر 2013 لوفد صحفي يتكون من 17 صحفيا يمثلون 6 جرائد أسبوعية و9 جرائد يومية وجريدتين إلكترونيتين، منها 7 جرائد ناطقة باللغة الفرنسية و10 ناطقة باللغة العربية.

15- تثمين الشراكة مع الهيئات الفاعلة في مجال الإعلام

تم خلال سنة 2013 التوقيع على عدد من اتفاقيات الشراكة وعقود البرامج بين وزارة الاتصال وعدد من الهيئات الفاعلة في مجال الإعلام. منها عقد برنامج مع الفيدرالية المغربية لناشري الصحف بهدف تأهيل المقاولة الصحفية، ثم اتفاقية شراكة مع الفدرالية المغربية للإعلام بهدف تطوير ميدان الإعلام والاتصال، وكذلك اتفاقية شراكة مع جمعية الإذاعات والتلفزات المستقلة بهدف تنمية وتطوير المنتوج الإذاعي والسمعي البصري، ثم اتفاقية شراكة مع الجمعية المغربية لحقوق المشاهد بهدف تحديد إطار للتعاون والشراكة بين الوزارة والجمعية المغربية لحقوق المشاهد.

الإطار المرجعي العام

الإطار الدستوري للحريات الصحفية

قدم الدستور إطارا متقدما في مجال النهوض بحرية الصحافة من خلال المبادئ والالتزامات الواردة في ديباجته والمتعلقة بحقوق الإنسان بصفة عامة، وبصفة خاصة من خلال عدد من فصوله على النحو التالي:

الفصل 25

يشير إلى أن «حرية الفكر والرأي والتعبير مكفولة بكل أشكالها. حرية الإبداع والنشر والعرض في مجالات الأدب والفن والبحث العلمي والتقني مضمونة» .

الفصل 27

ينص على أن «للمواطنات والمواطنين حق الحصول على المعلومات، الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام. لا يمكن تقييد الحق في المعلومة إلا بمقتضى القانون، بهدف حماية كل ما يتعلق بالدفاع الوطني، وحماية أمن الدولة الداخلي والخارجي، والحياة الخاصة للأفراد، وكذا الوقاية من المس بالحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور، وحماية مصادر المعلومات والمجالات التي يحددها القانون بدقة ».

الفصل 28

ينص على أن «حرية الصحافة مضمونة، ولا يمكن تقييدها بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية. للجميع الحق في التعبير، ونشر الأخبار والأفكار والآراء بكل حرية، ومن غير قيد، عدا ما ينص عليه القانون بصراحة. تشجع السلطات العمومية على تنظيم قطاع الصحافة، بكيفية مستقلة، وعلى أسس ديمقراطية، وعلى وضع القواعد القانونية والأخلاقية المتعلقة به. يحدد القانون قواعد تنظيم وسائل الإعلام العمومية ومراقبتها. ويضمن الاستفادة من هاته الوسائل، مع احترام التعددية اللغوية والثقافية والسياسية للمجتمع المغربي. وتسهر الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري على احترام هذه التعددية، وفق أحكام الفصل 165 من هذا الدستور» .

الفصل 165

يتضمن تعزيز صلاحيات الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، حيث يؤكد على أن هاته الهيئة تتولى «السهر على احترام التعبير التعددي لتيارات الرأي والفكر، والحق في المعلومة في الميدان السمعي البصري وذلك في إطار احترام القيم الحضارية الأساسية وقوانين المملكة».

الالتزامات الحكومية

تعتبر الحكومة أن النهوض بحرية الصحافة يمثل أولوية في برنامج عملها. وقد التزمت الحكومة في هذا الإطار بتنزيل مجموعة من الإجراءات تتمثل في:

أولا:

تطوير قانون الصحافة والنشر على أساس من الحرية والمسؤولية، وجمع النصوص المتعلقة بالصحافة والنشر في إطار قانون واحد بما يضمن حرية الرأي والتعبير والحق في الحصول على المعلومات وممارسة هذه الحرية في نطاق الالتزام بالمسؤولية والاحترام اللازم للقانون ومقتضيات الدستور الجديد؛

ثانيا:

العمل على إحداث آليات للتنظيم الذاتي للمهنة تحت إسم المجلس الوطني للصحافة بمثابة سلطة مرجعية مستقلة تضطلع بتنظيم المهنة والمساهمة في النهوض بها واحترام أخلاقياتها؛

ثالثا:

الاستمرار في تحديث المقاولة الصحفية من خلال تطوير نظام الدعم للصحافة المكتوبة والإلكترونية وفق عقد برنامج متقدم وتوسيع انتشارها؛

رابعا:

تطوير وكالة المغرب العربي للأنباء والرفع من أدائها وتنويع منتوجها وتحسين حكامتها ودعم حضورها وطنيا ودوليا؛

خامسا:

العمل على النهوض بالأوضاع المهنية والاجتماعية للصحفيين والعاملين في هذا القطاع؛

سادسا:

الرفع من أداء الشركات العمومية للإعلام السمعي البصري عبر مراجعة دفاتر تحملاتها وعقود برامجها وتنويع العرض العمومي ببرامج وقنوات جديدة وتشجيع الإنتاج الدرامي الوطني والعمل على تصديره دوليا من خلال مقاربة جديدة تنسجم مع الدستور الجديد؛

سابعا:

عصرنة وتطوير قطاع الإشهار بشكل يجعله يواكب المستجدات والتطورات ويتبوأ مكانته في الاقتصاد الوطني، واعتماد قانون يضمن قواعد الالتزام بالقيم الوطنية والشفافية والتنافسية وتكافؤ الفرص؛

ثامنا:

اعتماد مقاربة جديدة قوامها الحكامة الجيدة والتشارك الفعلي مع مختلف المتدخلين في القطاع، وتعميم التعاقد مع المؤسسات الفاعلة في القطاع؛

تاسعا:

الالتزام بمواصلة وتوطيد الحوار الصريح والبناء على الصعيد الدولي، ولاسيما مع آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان.

المؤشرات المرجعية

ينطلق هذا التقرير في رصد مختلف المؤشرات التفصيلية المتعلقة بحرية الصحافة من إطار مرجعي عام، يتمثل في:

- احترام سيادة القوانين المنظمة لقطاع الصحافة؛
- درجة حرية الممارسة الصحفية؛
- الحق في الحصول على المعلومات الخاصة بالمجال العمومي؛
- حياد وشفافية الدعم العمومي للصحافة المكتوبة والإلكترونية وأثره على تعزيز تعددية واستقلالية الصحافة؛
- استقلالية وديمقراطية التنظيم الذاتي للصحافة؛
- التعددية اللغوية والثقافية والسياسية والمدنية في الإعلام العمومي؛
- علاقة القضاء بالصحافة؛
- الضمانات المؤسساتية لحماية الصحفيين؛
- الشفافية في سوق الإشهار والتوزيع؛
- الانفتاح على وسائل الإعلام الأجنبية؛
- المقاربة التشاركية في العلاقة مع الهيئات المهنية؛
- العروض الخاصة بالتكوين والتكوين المستمر.

وقد تم إغناء هذا الإطار عبر دراسة مجموع المؤشرات التي تعتمدها منظمات غير حكومية وطنية ودولية معنية بحرية الصحافة والاستفادة منها.

المحور 2

مؤشرات حرية الصحافة 2013

I. قانون الصحافة

1. إعداد مشروع مدونة حديثة للصحافة والنشر خالية من العقوبات السالبة للحرية

وذلك على ضوء نتائج اللجنة العلمية المكلفة بالتشاور والحوار حول المشاريع ذات العلاقة بالصحافة والنشر، والتي بلورت أزيد من 100 ملاحظة واقتراح تعديل بخصوص مشاريع النصوص القانونية التي قدمت إليها[1]. وتتضمن هذه المدونة أربعة مشاريع قوانين أساسية تتمثل في مشروع قانون الصحافة يتضمن مقتضيات تهم الصحافة الإلكترونية ومشروع قانون الصحفي المهني، ومشروع قانون المجلس الوطني للصحافة، ومشروع قانون يتضمن مقتضيات تهم التوزيع والطباعة والإشهار في الصحافة المكتوبة ومقتضيات تهم حصول الصحافيين على المعلومات. ويشمل مشروع المدونة أربع توجهات كبرى تهم إلغاء العقوبات السالبة للحرية، وتحقيق الاعتراف القانوني لقطاع الصحافة الإلكترونية، وتشجيع المهنيين على التنظيم الذاتي للمهنة، ونقل بعض اختصاصات السلطة التنفيذية إلى القضاء في إطار تعزيز الدور الذي يضطلع به. وستتم إحالة هذه المشاريع على الأمانة العامة للحكومة قريبا، في أفق عرضها على مجلس الحكومة. كما ستتم إحالتها على مختلف الهيئات المهنية وعرضها على النقاش العمومي بموازاة تقديمها إلى البرلمان.

II. الحق في الحصول على المعلومات

2. إعداد مشروع مقتضيات قانونية تضمن حق حصول الصحفيين على المعلومات ونشرها

حيث تم إعداد مقتضيات قانونية ذات الصلة بحق الصحفيين في الحصول على المعلومات وفقا لما نص عليه الدستور، لتشكل جزءا من مشروع مدونة الصحافة والنشر، وتنص هذه المقتضيات على آجال الاستجابة لطلبات الحصول على المعلومات، ومسطرة الحصول عليها، والجهات المسؤولة على تقديمها، والاستثناءات المحددة، وطرق الطعن، ومقتضيات الحق في إعادة استعمال هذه المعلومات.

[1] تقدم السيد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة بعرض بمجلس النواب بتاريخ 19 أبريل 2013 حول المستجدات المرتبطة بقوانين الصحافة والنشر: http://mincom.gov.ma/ar/textes-juridiques/-.html

3. تنظيم مناظرة وطنية حول الحق في الحصول على المعلومات

نظمت وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة مناظرة وطنية حول الحق في الحصول على المعلومات، في 13 يونيو 2013، بمشاركة ممثلي مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام والأساتذة الباحثين والمهتمين، وكذا خبراء دوليين. وقد شكلت هذه التظاهرة فرصة لاستكمال التداول والتشاور بخصوص مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومات الذي كانت قد أعدته الوزارة في إطار لجنة مشتركة بين الوزارات، باعتباره أرضية يتم إثراؤها بالتوصيات والمقترحات التي تمخضت عن هذه المناظرة بغية وضع إطار قانوني موحد لضبط هذا الحق وضمان ممارسته بروح من المسؤولية والمواطنة الملتزمة تعزيزا لانفتاح الإدارة على محيطها، وترسيخا لثقافة الحكامة الجيدة[2].

4. عرض مشروع قانون شامل حول الحق في الحصول على المعلومات على المجلس الحكومي

يأتي هذا المشروع في إطار تنزيل أحكام الفصل 27 من الدستور الذي ينص على الحق في الحصول على المعلومات كحق من الحقوق والحريات الأساسية، وكذا في إطار تنفيذ الالتزامات الدولية للمغرب، ولاسيما المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والمادة 10 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وينص هذا المشروع على طبيعة هذه المعلومات وكذا مسطرة الحصول عليها والاستثناءات وطرق الطعن والتشكي وعلى إحداث اللجنة الوطنية لضمان الحق في الحصول على المعلومات من حيث تأليفها وتعيينها والمهام الموكولة إليها، كما ينص المشروع على التدابير الاستباقية من أجل ضمان نشر المعلومات.

5. إعادة هيكلة وتبويب البوابة الوطنية "maroc.ma" وفق المعايير الدولية

تم الانتهاء في أبريل 2013 من عملية تحديث البوابة الوطنية، بحيث اشتغلت لجنة بين وزارية تضم رئاسة الحكومة ووزارة الاتصال ووزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي على هذه العملية لمدة ست أشهر بقصد تحديث البوابة الوطنية وفق المعايير الدولية التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة. وتوفر هذه البوابة عدة معلومات بأربع لغات كما تشمل روابط نحو مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية، كما توفر عدة خدمات إلكترونية متطورة.

III. حرية الممارسة الصحفية

6. تراجع عدد حالات التضييق على الصحفيين أثناء مزاولة عملهم بأزيد من 25٪

بحسب المعطيات الواردة في تقرير النقابة الوطنية للصحافة المغربية لسنة 2013[3] سجل تراجع هام في الحالات التي تصنف ضمن خانة التضييق على الصحفيين أثناء مزاولة عملهم، بحيث بلغ عدد الصحفيين الذين تعرضوا للتضييق أثناء مزاولة عملهم 14 صحفيا سنة 2013 مقابل 20 صحفيا في 2012. وبالنسبة لعدد الحالات التي

---

[2] التقرير العام لهذه المناظرة الوطنية متوفر على الرابط التالي:
http://www.mmsp.gov.ma/uploads/file/RapportColloqueDAI13_Juin.pdf

3 التقرير السنوي حول حرية الصحافة والإعلام في المغرب 3ماي 2012 – 2 ماي 2013: http://www.snpm.org/document.php

تم تسجيلها خلال سنة 2013، فإنها لم تتجاوز 9 حالات، مقابل 15 حالة سجلت سنة 2012، علما بأن المغرب يشهد تنظيم 20.000 وقفة احتجاجية كل سنة.

الحالات	تقرير 2012	تقرير 2013
عدد الحالات المسجلة	15	9
عدد الصحفيين الذين تعرضوا للتضييق	20	14
الاعتداءات المسجلة ضد السلطات العمومية	7	5
الاعتداءات المسجلة ضد أشخاص ذاتيين أو مجهولين أو جهة أجنبية	8	4

مقارنة بين معطيات سنوات 2012 و 2013 حول حالات التضييق التي تعرض لها الصحفيون أثناء مزاولة عملهم وفق التقارير التي أصدرتها النقابة الوطنية للصحافة المغربية.

7. عدم وجود أي حالة منع أو مصادرة لصحيفة وطنية

لم يتم تسجيل أي حالة منع أو مصادرة أي وسيلة إعلامية وطنية في سنة 2013.

8. غياب حالات للعنف الخطير أو الانتهاك الجسيم في حق الصحفيين

بخصوص المؤشرات المتعلقة بالعنف الخطير الممارس ضد الصحفيين التي تعتمدها المنظمات الوطنية والدولية الناشطة في مجال حماية الصحفيين، وخلافا لبلدان أخرى، لم يسجل المغرب خلال سنة 2013، وفق تقرير منظمة مراسلون بلا حدود الصادر في بداية سنة 2014[4]، أي حالة تعذيب أو اختطاف أو الهرب بسبب تهديدات، أو لجوء الصحفيين لإجراءات خاصة لضمان سلامتهم، أو التوقف عن الأنشطة المهنية بسبب ضغوطات سياسية أو منع الصحفيين من ممارسة مهنتهم لأسباب تتعلق بالجنس أو الأصل أو الدين، كما لم يتعرض أي صحفي للقتل أو السجن دون محاكمة.

9. عدم تسجيل أي حالة تتعلق بوضع صحفي تحت المراقبة

لم يسجل المغرب خلال سنة 2013 أي حالة تتعلق بوضع صحفي تحت المراقبة، خاصة عبر التنصت أو تتبع التحركات.

10. إحداث لجنة التحكيم لتسوية نزاعات الشغل بين الصحفيين ومشغليهم

تم تكوين لجنة تحكيم يرأسها قاض وتشمل في عضويتها صحفيين وناشرين فقط، وتهدف إلى تسوية نزاعات الشغل بين الصحفيين ومشغليهم طبقا للفصل 14 من قانون الصحافة والنشر، وبإمكان هذه اللجنة أن تعقد مناظرات للنظر في إمكانية تعديل وتحديث اتفاقية الشغل الجماعية.

11. احترام الحق في تأسيس الجمعيات واحترام حق الإضراب بالنسبة للصحفيين

لم تسجل في سنة 2013 أي حالة انتهاك لهذا الحق المنصوص عليه في الدستور، بل تعمل السلطات على توفير الدعم للصحفيين في مجال تأسيس جمعيات مهنية.

[4] http://fr.rsf.org/report-maroc,160.html

12.تكريس الآلية التشاركية والشفافة لاعتماد الصحفيين

يتم منح بطاقة الصحافة بالنسبة للصحفيين الوطنيين عبر لجنة مشتركة تضم في عضويتها أربعة ممثلين عن الصحفيين وأربعة من ممثلي الناشرين. وقد تم برسم سنة 2013 منح بطاقة الصحافة لـ2110 صحفي، توزعت على الشكل التالي: 882 بطاقة مهنية للصحافة المكتوبة ومن ضمنها 26 بطاقة للصحافة الالكترونية، و619 بطاقة لصحفيي الإعلام السمعي البصري، و348 بطاقة مهنية لصحفيي الإعلام الإذاعي العمومي والخاص، و158 بطاقة مهنية لصحفيي وكالة المغرب العربي للأنباء، بالإضافة إلى 66 بطاقة لفائدة الصحفيين المستقلين و34 بطاقة لوكالات الإنتاج الإعلامي وثلاث بطائق خاصة بمصلحة التصوير بوزارة الاتصال. ويبلغ عدد النساء الصحافيات اللواتي حصلن على بطاقة الصحافة برسم هذه السنة 618 صحفية مقابل 1492 بطاقة للصحفيين الذكور.

13.توفير إمكانية الطعن في قرار منح بطاقة الصحافة وتعليله

تم برسم سنة 2013 إقرار الحق لأول مرة لأصحاب طلبات الحصول على بطاقة الصحافة التي جرى رفضها، أن يتقدموا بالطعن في قرارات الرفض، وذلك في الفترة ما بين فاتح يناير 2014 و 31 منه، حيث تم العمل على إحالة كل الطعون على أنظار لجنة بطاقة الصحافة. كما أنه تطبيقا لمقتضيات المادة السادسة من القانون 94-21 المتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين، التي تنص على وجوب أن يكون كل رفض لطلب تسليم بطاقة الصحافة معللا ويبلغ كتابة، فإن لجنة منح بطاقة الصحافة تعمل على إعداد قرارات معللة في شأن الطلبات التي تم رفضها.

14.التزام باحترام استقلالية وسائل الإعلام

لم تسجل خلال سنة 2013 أية حالة سلبية تمس الحد من استقلالية وسائل الإعلام. وقد تقدم السيد وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة بعرض حول هذا الموضوع بالبرلمان وخاصة احترام التعددية والاستقلالية.

15.مسطرة إصدار الجرائد أو المطبوعات الدورية قائمة على التصريح من دون أي تدخل للسلطة التنفيذية

تتلخص مسطرة إصدار جريدة وطنية بالمغرب في تقديم تصريح يتضمن معلومات عن المشروع لدى المحكمة الابتدائية بالمكان الذي يوجد فيه المقر الرئيسي للشركة المصدرة للجريدة في حال وجودها، إثر ذلك يتم تسليم وصل مؤقت فورا ثم وصل نهائي داخل أجل أقصاه 30 يوما وإلا جاز بعده إصدار الجريدة، بمقتضى الفصل الخامس من قانون الصحافة والنشر الحالي.

16.ارتفاع عدد العناوين الوطنية إلى ما مجموعه 448 عنوانا وفق عملية الإيداع الإداري

بلغ عدد العناوين الوطنية الموزعة سنة 2013 ما مجموعه 448 عنوانا مقابل 321 عنوانا تم تسجيله خلال سنة 2012، ومن ضمن هذه العناوين 328 بالعربية و5 عناوين تهتم بالشؤون الأمازيغية و87 بالفرنسية وعنوان واحد بالحسانية و27 بلغات أخرى، أي بزيادة – حسب عملية الإيداع الإداري – تقدر نسبتها بـ 39,6 ٪ مقارنة مع السنة الماضية. وترجع هذه الزيادة إلى الإصدارات الجديدة التي سُجلت برسم سنة 2013 والتي يقدر عددها بـ 33 إصدارا، بالإضافة إلى شروع 94 منبرا إعلاميا ومن ضمنها جرائد غير منتظمة الصدور في القيام بعملية

الإيداع المنصوص عليها في الفصل الثامن من قانون الصحافة والنشر. كما يتم إحداث الصحف الإلكترونية بحرية ودون أي قيد، والتي يتجاوز عددها 500 موقع.

دورية النشر	المجموع
يومية	30
أسبوعية	118
مرتين في الأسبوع	1
كل 25 يوم	1
نصف شهرية	55
شهرية	167
مرة كل شهرين	12
كل 4 أشهر	1
فصلية	10
دورية	6
نصف سنوية	2
سنوية	1
غير منتظمة	44
المجموع	**448**

توزيع العناوين حسب دورية الصدور

لغة الصدور	مجموع العناوين
العربية	328
الشؤون الأمازيغية	5
الحسانية	1
العربية والفرنسية	21
العربية والإسبانية	1
العربية والفرنسية والإنجليزية	1
العربية والفرنسية والإسبانية	2
الفرنسية	87
الإنجليزية	1
الفرنسية والإنجليزية	1
المجموع	**448**

توزيع العناوين حسب اللغة

IV. الصحافة والقضاء

17. تراجع متواصل في عدد قضايا الصحافة المعروضة على القضاء

سُجل خلال سنة 2013 تراجع في عدد قضايا الصحافة المعروضة على القضاء. بحيث عرضت 98 قضية تهم الصحفيين على القضاء خلال سنة 2013 في حين سجلت 106 قضية سنة 2012 و119 قضية سنة 2011[5]. وتتوزع هذه القضايا على خمس متابعات مثارة من قبل النيابة العامة، منها ثلاثة رائجة واثنتين في طور البحث، في حين بلغ عدد الشكايات المقدمة أمام النيابة العامة من طرف المتضررين 47 قضية، أما الشكايات المباشرة المقدمة إلى رئاسة المحكمة فقد بلغت 46 قضية. ومن بين 98 قضية التي سجلت برسم سنة 2013، 66 قضية ما زالت رائجة، في حين حفظت 15 قضية. كما بلغ عدد القضايا المحكومة بالغرامة فقط هذه السنة 13 قضية[6].

قضايا الصحافة المعروضة أمام القضاء	2011	2012	2013
الشكايات المباشرة المقدمة إلى رئاسة المحكمة	71	54	46
الشكايات المقدمة أمام النيابة العامة من طرف المتضررين	45	51	47
المتابعات المثارة تلقائيا من طرف النيابة العامة	3	1	5
المجموع العام	119	106	98

إحصاء بقضايا الصحافة المعروضة على القضاء (وفق معطيات وزارة العدل والحريات)

18. تعزيز ضمانات حرية الصحافة في الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة

بعد تنظيم الندوة الجهوية الحادية عشر للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة حول موضوع "الصحافة والقضاء"، خلص الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة[7]، الذي تم تقديمه في شهر شتنبر 2013، إلى مجموعة من التوصيات ذات الصلة بمجال الصحافة تهم أساسا دعم الغرف المتخصصة في مجال الصحافة والنشر والتواصل والإعلام بقضاة مكونين في هذا المجال وذلك في إطار دعم فعالية الأداء القضائي. كما نص الميثاق على تيسير الوصول إلى المعلومة القانونية والقضائية والنصوص القانونية والاجتهادات القضائية وتقارير أنشطة المحاكم والإحصائيات من خلال المنشورات والمواقع الإلكترونية للمحاكم، كما ينص على إحداث وحدات مكلفة بالتواصل مع وسائل الإعلام بما يساهم في تفعيل مبدأ الحق في المعلومة وإرساء إعلام قضائي متخصص.

19. عدم صدور أي حكم نهائي بالسجن ضد الصحفيين

لم يصدر خلال سنة 2013 أي حكم نهائي بالسجن ضد صحفيين. في حين توجد حاليا حالتان معروضتان على أنظار القضاء، تتعلق الحالة الأولى بمدير نشر مجلة "الآن"، مع التذكير في هذا الإطار بأن الدعوى لازالت جارية، وأن الحكم بالسجن في المرحلة الابتدائية غير نافذ وما زالت القضية في مرحلة الاستئناف، مع الإشارة إلى أن الدعوى المرفوعة على المجلة طلب خلالها الوزير المعني اعتذارا ودرهم رمزي من الطرف المدعى عليه.

---

[5] وفق الإحصاء الخاص بقضايا الصحافة خلال سنة 2013 الذي تعده مديرية الشؤون الجنائية والعفو بوزارة العدل والحريات

[6] أنظر الملحق الخاص بإحصاء قضايا الصحافة الرائجة أمام القضاء خلال سنة 2013

[7] الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة متوفر على موقع وزارة العدل والحريات على الرابط التالي: www.justice.gov.ma

أما الحالة الثانية فتتعلق بمدير موقع لكم، وهنا لابد من الإشارة إلى أن الملف ما يزال بيد القضاء ولم يصدر فيه أي حكم وهناك التزام بضمانات المحاكمة العادلة. وكان الملف محط نقاش و قد عبرت وزارة الاتصال في بيان صدر عنها يوم 23 شتنبر 2013 عن موقف واضح دعا إلى الالتزام بمقتضيات إعلان فيينا الذي اعتمد سنة 2009، والامتناع عن أي تدخل باعتبار أن القضاء يعتبر الجهة الوحيدة المخولة للبث في ذلك.

وفي بلاغ لمحامي مدير موقع لكم أكد هذا الأخير موقفه الثابت ضد الإرهاب وطلب من السلطات المعنية إيقاف موقعه الاليكتروني، وقد استجاب قاضي التحقيق لطلب دفاعه الداعي إلى متابعة مدير موقع لكم في حالة سراح في بلاغ صدر عنه يوم الثلاثاء 24 أكتوبر 2013 وبتمتيع مدير موقع "لكم" بـ"كافة الحقوق والضمانات التي يخولها له القانون والمواثيق الدولية المتعلقة بظروف وشروط المحاكمة العادلة".

20.إعمال قانون الصحافة أساسا في منازعات الصحافة في سنة 2013

تمت إثارة أغلب القضايا المتعلقة بالصحافة والتي سُجلت سنة 2013، بموجب قانون الصحافة. أما بخصوص حالة مدير جريدة لكم.كوم والذي تمت متابعته وفق قانون الإرهاب، فقد تم تمتيعه بالسراح المؤقت يوم الجمعة 25 أكتوبر 2013.

21.تكريس النهج المتمثل في التقليص الكبير في قيمة التعويضات

على غرار سنة 2012، كانت قيمة التعويضات المقررة بموجب الأحكام الصادرة ضد الصحفيين ذات قيمة ملائمة ومعتدلة خلال سنة 2013، ولم يكن لها عمليا أي تأثير على التوازن المالي للمقاولات الصحفية.

22.تكريس التوجه نحو إبطال متابعة الصحفيين لمجرد وجود عيب شكلي

اتسمت القرارات القضائية خلال سنة 2013 بالتوجه نحو إبطال متابعة الصحفيين بمجرد وجود عيب شكلي.

23.تشجيع الصلح بين الأطراف في النزاعات الصحفية

يتسم الاجتهاد القضائي في مجال القضايا المتعلقة بالصحافة بإفساح المجال غالبا أمام المتقاضين لنهج خيار الصلح وإصلاح الضرر.

24.عدم تسجيل أي حالة موثقة للاستعمال المتكرر للغرامات أو الاستدعاءات أو الإجراءات القانونية المتخذة ضد الصحفيين أو وسائل الإعلام

25.استمرار عملية التواصل بين مهنيي الصحافة والقضاء

بعد اليوم الدراسي الذي نظمته وزارتا الاتصال والعدل والحريات بشراكة مع النقابة الوطنية للصحافة المغربية والفيدرالية المغربية لناشري الصحف حول «إصلاح قانون الصحافة والعلاقة بين القضاء والإعلام» خلال سنة 2012، تميزت سنة 2013 بتخصيص الندوة الجهوية الحادية عشر للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة، لموضوع "الصحافة والقضاء". وقد عمل المشاركون في هذه الندوة التي نظمت في شهر فبراير 2013، على تقديم أجوبة لقضايا هامة تتعلق بالضوابط التي تحكم تغطية المساطر القضائية، ووضوح الإجراءات القانونية خلال المحاكمات التي يكون الصحفيون طرفا فيها، والضمانة القانونية للتوازن بين حرية التعبير وحماية مصالح المتقاضين، وأهمية التشريعات الموازية لقوانين الصحافة والنشر كقانون الحق في الحصول على المعلومات وقانون الإشهار.

V. الصحافة الأجنبية المعتمدة

26. توسع حضور الصحافة الأجنبية والوكالات الدولية

اعتمدت وزارة الاتصال خلال هذه السنة 101 صحفيا يتوزعون على 21 جنسية، يمثلون 61 مؤسسة إعلامية أجنبية، من ضمنهم 36 مراسلا لقنوات تلفزية، و35 مراسلا لوكالات الأنباء والتصوير الصحفي، و27 مراسلا لجرائد ومجلات، و3 مراسلين لإذاعات، وذلك في استمرار التوجه الإعلامي الأجنبي للمغرب، باعتباره بلدا منفتحا، لا يضع قيودا على حرية تنقل الصحفيين والمراسلين الأجانب، ويحرص على احترام استقلالية عملهم، وضمان تحركهم الحر والآمن عبر مختلف مناطق البلاد، وتمكينهم من تراخيص التصوير، وفق مسطرة سلسة تتسم بالمرونة الكافية. وقد عرفت سنة 2013 استئناف شبكة الجزيرة لنشاطها الإخباري بالمغرب.

27. الترخيص لأربع مجلات أجنبية للصدور بالمغرب

بناء على الفصل 28 من قانون الصحافة والنشر الذي يوجب على الصحافة الأجنبية الحصول على ترخيص بموجب مرسوم للصدور بالمغرب، فقد تمت الاستجابة لأربع طلبات خلال سنة 2013 وبالتالي الترخيص لـ 4 مجلات أجنبية متنوعة في توجهها وفي خطها التحريري.

28. تزايد عدد رخص التصوير الممنوحة

سلم المركز السينمائي المغربي في 2013 ما مجموعه 1301 رخصة تصوير فوق التراب الوطني[8]، حوالي 54٪ منها لفائدة قنوات ووسائل إعلام أجنبية. ومن ضمن هذه الرخص تم تسليم 652 رخصة تصوير لفائدة القنوات التلفزية وشركات الإنتاج الأجنبية من أجل إنجاز تقارير إخبارية وروبورتاجات وأفلام وثائقية حول المغرب، في حين تم برسم سنة 2012 منح 616 رخصة تصوير من هذا الصنف.

29. تنامي توزيع المطبوعات الأجنبية

تم برسم سنة 2013 دراسة ومنح 1041 رخصة استيراد مطبوعات أجنبية، تخص موزعين ومهنيين ومؤسسات عمومية وخاصة، بالإضافة إلى طلبات واردة من أفراد. ويستقبل المغرب سنويا عددا من المطبوعات الأجنبية المختلفة، تغطي كل المجالات الفكرية والعلمية والسياسية والإعلامية والإبداعية.

30. غياب أي حالة سحب الاعتماد للصحافة الأجنبية

لم يتم تسجيل أي حالة سحب اعتماد لأي صحفي معتمد خلال سنة 2013.

31. تزايد توزيع الصحف والدوريات الأجنبية بالمغرب

سجلت سنة 2013 توزيع أزيد من 30 مليون نسخة لـ2172 عنوان صحفي أجنبي في المغرب. أما حالات عدم السماح بتوزيع مطبوعات أجنبية داخل التراب الوطني، فقد تعلقت أساسا بنشر صور إباحية تشكل خطرا على القاصرين في حال عرضها، أو بصور تمس برموز الأديان، وذلك استنادا للقوانين الجاري بها العمل بالمملكة

[8] حسب المعطيات الواردة بالتقرير السنوي للمركز السينمائي المغربي الخاص بالحصيلة السينمائية برسم سنة 2013 المتوفر على الرابط التالي: http://www.ccm.ma/news.asp?code=1048

وكذا لالتزامات المغرب الدولية وبالخصوص قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت رقم 224/65 الخاص بمناهضة تشويه صورة الأديان.

VI. الدعم العمومي للصحافة المكتوبة

32. اعتماد عقد برنامج جديد لتأهيل المقاولة الصحفية

تم يوم 8 مارس 2013 التوقيع على عقد البرنامج لتأهيل المقاولة الصحفية 2013-2017[9] بين وزارة الاتصال و الفيدرالية المغربية لناشري الصحف. ويهدف هذا العقد الجديد إلى تطوير الإطار المؤسساتي لحكامة منح الدعم العمومي للصحافة الوطنية، واعتماد نظام دعم متنوع وفعال وشفاف وتعاقدي، و تدعيم الأداء الاقتصادي للمقاولة الصحفية، وتحديث بنيات التوزيع وتوسيع الانتشار ونسب المقروئية، وتعزيز الحق في الحصول على المعلومات، وتحقيق جودة وتنوع المضمون، و كذا دعم جهود مواكبة التطورات التقنية والتكنولوجية في قطاع الاتصال. كما يهدف نظام الدعم إلى النهوض بالموارد البشرية ومضاعفة برامج التكوين والتكوين المستمر، وتشجيع المهنيين على تطوير سوق الإعلانات والإشهار وتعزيز شفافيته بكيفية مستقلة، وتأهيل الصحافة الجهوية، ودعم الصحافة الإلكترونية، بالإضافة إلى دعم التعددية السياسية واللغوية والثقافية في إطار التنوع والوحدة وحماية استقلالية المقاولات الصحفية، و تحسين أوضاع العاملين في الصحافة المكتوبة، ودعم المنظمات المهنية وتعزيز احترام مواثيق أخلاقيات المهنة.

33. منح دعم الفصول الثلاثة الأولى من سنة 2013

عقب اجتماع لها يوم الإثنين 30 شتنبر 2013، قررت اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة منح دعم الفصول الثلاثة الأولى (75٪) برسم سنة 2013. ومن ضمن الصحف المستفيدة من الدعم نجد 21 يومية، 33 أسبوعية و ثلاث جرائد نصف أسبوعية و17 مطبوعا شهريا. كما أنه من ضمن هذه الجرائد، ثلاث جرائد استفادت من الدعم في إطار التعددية. علما بأن الدعم يهم الاشتراك في خدمات وكالة المغرب العربي للأنباء وخدمات الهاتف والدعم من أجل شراء الورق... إلخ.

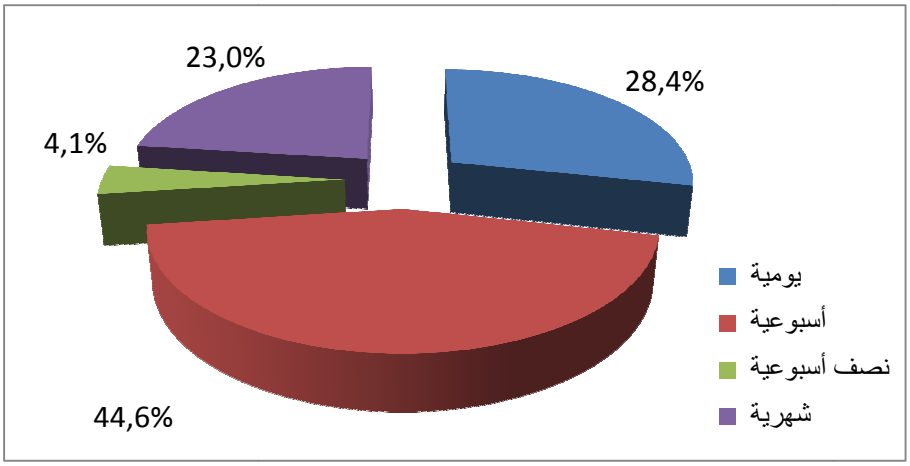

الصحف المستفيدة من الدعم برسم سنة 2013 حسب دورية الصدور

[9] عقد البرنامج لتأهيل المقاولة الصحفية 2013/2017: http://mincom.gov.ma/ar/textes-juridiques/textes-juridiques.html

34.نشر قائمة الصحف المستفيدة من الدعم العمومي

حتى تظل عملية صرف الدعم العمومي محاطة بالشفافية اللازمة، فإن وزارة الاتصال تعمل على نشر قائمة الصحف والمجلات المستفيدة من الدعم، مع بيان قيمته إرساءً لقواعد الشفافية[10]، وذلك في نهاية كل سنة مالية، وفق المعايير المتعارف عليها عالميا والتي تنص أساسا على أن الدعم العمومي للصحافة، يجب أن يتسم بالحياد، وأن يسعى إلى ضمان التعددية، وعدم المس بالاستقلالية، مع تمكين العموم من الإطلاع على لوائح المستفيدين منه.

VII. الصحافة الإلكترونية

35.حرية تأسيس المواقع الإلكترونية الإخبارية

يشهد المغرب تطورا سريعا ومتواصلا للصحافة الإلكترونية وذلك بفضل حرية الأنترنيت والولوج الحر لجميع المنشآت الإلكترونية وإحداث وسائل الإعلام على الخط. وتضم المملكة حوالي 500 موقع إخباري إلكتروني. وقد انتشرت هذه الصحافة في جميع جهات المغرب كما تعكس محتوى محليا متنوعا وتعدديا.

36.صدور منشور رقم 15 س 3 عن وزارة العدل والحريات يحقق الاعتراف القانوني لفائدة الصحافة الإلكترونية

صدر في شهر أبريل من سنة 2013 المنشور رقم 15 س 3 عن وزارة العدل والحريات والموجه إلى النيابات العامة قصد قبول طلبات التصريح بإنشاء مواقع إلكترونية إخبارية، حيث تم إيداع 26 تصريحا لدى مصالح وزارة الاتصال، يهم مجموعة من المواقع الإلكترونية الإخبارية. ويعتبر هذا الإجراء بمثابة اعتراف قانوني بالصحف الإلكترونية الإخبارية.

37.عدم تسجيل أي حالة إغلاق موقع صحفي إلكتروني أو منع الولوج

خلال سنة 2013، لم يتعرض أي موقع لمنع الولوج بسبب إجراءات لحظر الولوج أو الإغلاق من قبل السلطات. مع الإشارة إلى أن الحالة الوحيدة لإغلاق موقع الكتروني إخباري جاءت على خلفية طلب تقدم به صاحب الموقع.

38.اعتماد مشروع مهني للنهوض بالصحافة الإلكترونية

بهدف مواكبة تطورات الصحافة الإلكترونية بالمغرب وإحاطة أفضل بالتحديات التي تواجهها، تم تقديم الكتاب الأبيض للنهوض بالصحافة الإلكترونية[11] بتاريخ 4 أبريل 2013، بعد نقاش وطني شامل أشرفت عليه لجنة متخصصة اشتغلت بانتظام طيلة ستة أشهر. وتتكون هذه اللجنة من تسعة أعضاء من المهنيين والقانونيين والجامعيين والخبراء في المجال. ويتمحور الكتاب الأبيض حول التحديات التي تواجهها الصحافة الإلكترونية المغربية كالتحدي التكنولوجي والاقتصادي وتحدي المضمون الرقمي وأخلاقيات المهنة، إضافة إلى التكوين. ويقترح الكتاب الأبيض مجموعة من التوصيات لتأهيل الصحافة الإلكترونية المغربية والنهوض بها بلغت 118 توصية منسجمة وقابلة للتطبيق، ركزت على الخصوص على دعم أخلاقيات المهنة (39 توصية) وعلى تعزيز

[10] جداول مبالغ الدعم العمومي الممنوح للصحافة المكتوبة خلال السنوات الأخيرة متوفرة على موقع وزارة الاتصال: mincon.gov.ma

[11] الكتاب الأبيض للصحافة الالكترونية: http://mincom.gov.ma/ar/textes-juridiques/etudes.html

التكوين والتكوين المستمر (32 توصية)، مقابل 47 توصية همت التأهيل التكنولوجي والاقتصادي وتطوير المحتوى الرقمي. وتتضمن هذه الوثيقة مجموع التوصيات التي خلص إليها اليوم الدراسي الذي تم تنظيمه يوم 10 مارس 2012 بمشاركة ممثلين عن 250 موقع إخباري إلكتروني يعكس تنوعا كبيرا في المحتوى ويمثل مختلف جهات المغرب. ويمثل الكتاب الأبيض خارطة طريق اقتراحية للنهوض بالصحافة الإلكترونية وضمانا للاعتراف القانوني بها، وتأهيلها مؤسساتيا ومهنيا، فضلا عن مواكبتها بشكل يستجيب لحاجياتها والتحديات التكنولوجية.

39.إعداد مشروع إطار قانوني لحرية الصحافة الإلكترونية

تم إعداد مشروع إطار قانوني للصحافة الإلكترونية على ضوء توصيات اللقاء الدراسي لـ 10 مارس 2012 من طرف لجنة خبراء تم تعيينها في شتنبر 2012. وقد تم تقديم هذا الإطار القانوني ضمن مشروع مدونة الصحافة والنشر الذي تم عرض مقتضياته بعد اختتام اللجنة العلمية لأشغالها في 17 أبريل 2013. ويأتي مشروع الإطار القانوني الخاص بالصحافة الإلكترونية لتعزيز وترسيخ الممارسة المهنية القائمة على مبدأ الحرية والمسؤولية من خلال وضع تعريفات دقيقة تحدد ماهية الصحافة الإلكترونية بمعزل عن أي نوع من أنواع النشر الإلكتروني الأخرى وحماية الملكية الفكرية والمواد الإعلامية الإلكترونية الأصلية والحقوق المادية والمعنوية لأصحابها وتوسيع سلطة القضاء، إضافة إلى إلغاء العقوبات السالبة للحرية.

40.بلورة إطار شفاف وتعددي ومحايد للدعم العمومي للصحافة الإلكترونية

تم إدراج الصحافة الإلكترونية في منظومة الدعم العمومي المخصص للصحافة المكتوبة في إطار عقد البرنامج الجديد 2013-2017. ويهدف هذا الدعم، كما هو منصوص عليه في عقد البرنامج، إلى الارتقاء بجودة الصحافة الإلكترونية، وتمكين المقاولات العاملة في المجال من هيكلة بنياتها وتنمية مواردها الذاتية، على أساس التقدم بملفات مشاريع يتم التعاقد على أساسها مع المقاولة، قصد مساعدتها على تحقيق برامجها.

VIII. حرية الولوج إلى الانترنت

41.توسيع مجال الربط والولوج إلى الأنترنيت

بحسب معطيات الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات، بلغ عدد مستعملي الشبكة العنكبوتية سنة 2013 في المغرب 17.770.000 أي 55 ٪ من السكان، وذلك بفضل حرية الولوج إلى الأنترنيت، أي بمعدل انتشار قدره 51 في المائة. ويأتي المغرب في الصدارة على مستوى العالم العربي وإفريقيا في مجال الربط وتطور التجهيزات ومعدات الاستعمال، كما هو الشأن بالنسبة للتجهيزات الأساسية واحتضان الكفاءات والمعاملات (الأقطاب التقنية) والتأطير التشريعي والقانوني لهذا الاقتصاد الجديد.

وقد سجلت حظيرة مشتركي الأنترنت ارتفاعا ملحوظا[12]، إذ بلغ عدد المشتركين 5,22 مليون مشترك مع نهاية الفصل الثالث من سنة 2013 مسجلة نسبة نفاذ تبلغ 15,89٪ وبنسبة نمو فصلي تقدر بـ 6,54 ٪ وسنوي بـ 34,66 ٪. كما بلغت حظيرة الأنترنت من الجيل الثالث (3G) 4,43 مليون مشترك، وهو ما يمثل 84,87 ٪ من

[12] بلاغ صادر عن الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات حول تطور أسواق الاتصالات خلال الفصل الرابع من سنة 2013:
http://www.anrt.ma/sites/default/files/CP-chiffres-T4-2013-ar.pdf

الحظيرة الإجمالية للأنترنيت، وحققت حظيرة الجيل الثالث نموا فصليا بـ 6,89 ٪ وسنويا بنسبة 37,24 ٪. وبالنسبة لحظيرة الأنترنيت بالصبيب العالي (أدي إس إل)، فقد حققت نسبة نمو بلغ 4,61 ٪ وسنوي يقدر بـ 21,86 ٪، ليبلغ بذلك عدد مشتركي (أ دي إس إل) من الحظيرة الإجمالية للأنترنيت 15,10 ٪. وفي نفس الاتجاه سجلت أسعار خدمة الأنترنيت نسبة انخفاض خلال متم شتنبر 2013 تقدر ب 32 ٪، حيث بلغ متوسط الفاتورة الشهرية لكل زبون بشبكة الأنترنيت 34 درهما (دون احتساب الرسوم) مقابل 50 درهما (دون احتساب الرسوم) في نفس الفترة من السنة الماضية. وعموما فإن الولوج الواسع للأنترنيت يعزى إلى الإجراءات المتخذة من قبل المغرب من أجل تحسين شبكته العنكبوتية. وفي ما يتعلق بشبكات التواصل الاجتماعي، فقد بلغ عدد مستعملي شبكة (فيسبوك) نحو 5,90 مليون مستعمل.

42.تطوير البيئة القانونية والتنظيمية الداعمة للأنترنيت

في ندوة حول موضوع "حرية الاتصال وحرية التعبير" نظمتها وزارة الاتصال بشراكة مع منظمة اليونسكو والجمعية المغربية للأنترنيت في 15 و16 فبراير 2013 بهدف التحسيس بالرهانات المتعلقة بحرية التعبير عبر استخدام الأنترنيت وتعميق السياسات والممارسات المنبثقة في هذا المجال، قدمت منظمة اليونسكو تقريرا أصدرته نهاية سنة 2012 حول "حرية الاتصال وحرية التعبير: تغيير البيئة القانونية والتنظيمية الداعمة للأنترنيت". ويعتبر هذا التقرير بمثابة أداة مرجعية لإثراء النقاش حول الاتجاهات العالمية التي شكلت حرية التعبير على شبكة الأنترنيت. كما يستطلع التقرير مختلف الآليات القانونية وسياسة العمل الضرورية للتدفق الحر للمعلومات وإرشاد صناع السياسات وغيرهم من المستخدمين إلى إنشاء بيئات مساعدة لحرية التعبير على الأنترنيت التي يجب حمايتها بتدابير قانونية وتنظيمية. وفي تقريرها الصادر خلال شهر أكتوبر 2013 حول موضوع تقييم عالمي للإنترنيت والإعلام الرقمي صنفت منظمة فريدوم هاوس المغرب في المرتبة الثانية في المنطقة العربية بعد تونس، والرتبة 42 عالميا ضمن الدول التي تتمتع بحرية جزئية في استعمال الأنترنيت والعالم الرقمي. وقد اعتمد التقرير في تصنيفه لمجموع الدول على ثلاث مؤشرات الأول العقبات التي تضعها الدول لمنع استعمال بعض التقنيات واعتماد قوانين للتحكم في المضمون الرقمي، ثانيا التحكم في الولوج إلى المواقع الإلكترونية، وثالثا انتهاك حقوق المستعمل كالتجسس عليه وعدم وضع قوانين تحمي حقوقه.

43.استثناء المغرب من قائمة "أعداء الأنترنيت"

في تصنيفها السنوي الأخير حول "حرية الصحافة"[13]، استثنت منظمة "مراسلون بلا حدود" المغرب من القائمة السوداء للبلدان "أعداء الأنترنيت"، في ظل تزايد لافت للدول التي تنتهك حرية التعبير على الشبكة العنكبوتية. ويرجع هذا الاستثناء إلى الهامش الكبير لحرية التعبير الذي تتمتع به الصحافة الإلكترونية بالمغرب وكذا حرية الولوج إلى الانترنيت بعيدا عن أشكال التقييد والتضييق.

44.استثناء المغرب من قائمة تقرير "الشفافية" الذي أصدرته شبكة فايسبوك حيث أعلن أن المغرب لم يقدم أي طلب للحصول على معلومات تخص مستعملي الشبكة

سُجل سنة 2013 استثناء المغرب من قائمة تقرير "الشفافية" لشبكة التواصل الاجتماعي "فايسبوك"، حيث كشفت شركة التواصل الاجتماعي "فايسبوك"، عن تقرير الشفافية الأول لها، والذي أعلنت فيه عن حجم الطلبات

[13] http://fr.rsf.org/report-maroc,160.html

الحكومية التي تُقدم إليها للحصول على معلومات خاصة بمستخدمي هذه الشبكة خلال النصف الأول من سنة 2013. وقد تم استثناء المغرب من قائمة الدول التي عرضها "تقرير الشفافية" والتي طالبت "فايسبوك" بالحصول على معلومات حول مستخدمي الموقع.

45.ارتفاع أسماء نطاق الأنترنيت ".ma"

ارتفعت أسماء نطاق الأنترنيت ma. إلى 50.104 اسم مجال، أي بزيادة بلغت نسبتها 10,37 ٪ مقارنة مع نفس الفترة في سنة 2012. وإلى غاية شهر شتنبر 2013، تم التصريح من قبل الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات لـ 31 مقدم خدمة ".ma"، ولا يشكل الامتداد الوصفي press.ma سوى 0,8 ٪ من مجموع الأسماء المسجلة إلى غاية شتنبر 2013.

IX. وسائل الإعلام السمعية البصرية

46.تقوية التعددية السياسية في الإعلام السمعي البصري العمومي بولوج متزايد لأحزاب المعارضة إلى وسائل الإعلام

حسب تقارير الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري برسم الأسدس الأول من سنة 2013[14]، بخصوص مجموع البرامج، بلغت نسبة الحكومة والأغلبية ٪67,88 والمعارضة ٪28,99 برسم الأسدس الأول من 2013، مقابل ٪69,66 للحكومة والأغلبية و٪27,09 للمعارضة برسم سنة 2012. أما بخصوص البرامج الحوارية، فقد بلغت نسبة الحكومة والأغلبية ٪58,30 والمعارضة ٪37,97 مقابل ٪62,57 للحكومة والأغلبية و٪33,15 للمعارضة سنة 2012. كما أنه في الفصل الأول من سنة 2013، كانت المعارضة أكثر حضورا من أحزاب الأغلبية البرلمانية في النشرات الإخبارية للإذاعات العمومية. ويعني ذلك أنه تم إنجاز عمل مهم في 2013 للحفاظ على التعددية والتنوع بجميع أشكاله. وبخصوص النشرات الإخبارية استفادت 39 منظمة نقابية من 11 ساعة و50 دقيقة و47 ثانية. كما استفادت منظمتان مهنيتان من أزيد من 9 ساعات.

47.إنجاز مجلس المنافسة لدراسة تدعو إلى تشجيع فتح السوق التلفزي أمام المبادرات الجديدة الخاصة

قدم مجلس المنافسة دراسة في شهر شتنبر 2013 تدعو إلى تشجيع فتح السوق التلفزي أمام المبادرات الجديدة الخاصة وتطوير المنافسة في هذا المجال. كما خلصت الدراسة إلى أن قطاع الاتصال السمعي البصري يتوفر على تشريع يشجع على التحرير ويدعم التعددية والتنوع في العرض وهو ما يسهم في تحقيق المنافسة. وتأتي هذه الدراسة لتكرس المقاربة التي تعتمدها الحكومة وذلك من خلال العمل على تأهيل قطاع السمعي البصري الوطني في أفق كسب رهان التحرير.

48.تفعيل آليات الحكامة بالشركات الوطنية للاتصال السمعي البصري

وذلك من خلال إحداث لجان المجالس الإدارية المحدثة مؤسساتيا والخاصة بالشركات وفق ميثاق الحكامة ويتعلق الأمر بلجنة الحكامة ولجنة تتبع العقد البرنامج ولجنة الافتحاص ولجنة الأجور ولجنة استراتيجية الاستثمار، حيث تمت أجرأة الملاحظات والتوصيات الواردة في تقارير المؤسسات الرسمية.

[14] تقرير الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري برسم الأسدس الأول من سنة 2013 متوفر على الموقع الرسمي للهيئة: http://haca.ma

49.تحديد شروط أشكال وضع عقود الإنتاج الخارجي أو الإنتاج المشترك لبرامج السمعي البصري وانطلاق العمل بنظام طلبات العروض وتفعيل بوابة e-dépôt[15]

وقد تم الشروع بالعمل بنظام طلبات العروض، فقد أعلنت الشركة عن طلب العروض المتعلق بمشاريع البرامج الخاصة بالشبكة البرامجية لشهر رمضان 2013 بكل من القناة الأولى وقناة تمازيغت وكذلك قناة العيون الجهوية، حيث تجاوز عدد هذه المشاريع أكثر من 270 برنامجا استوفى من بينها 241 مشروعا شروط المرحلة الإدارية وتمكن 41 مشروعا فقط من اجتياز المرحلة التقنية والفنية بعد الدراسة المالية والمداولات النهائية للجنة حيث تم انتقاء 24 مشروع برنامج. نفس الشيء بالنسبة للقناة الثانية التي أسفر طلب العروض المتعلق بمشاريع البرامج الخاصة بشبكتها البرامجية لشهر رمضان 2013 بعد تطبيق مسطرة الانتقاء التي ينص عليها دفتر تحملاتها عن انتقاء 12 مشروعا. كما تم بعد ذلك إطلاق ثلاث عمليات طلبات عروض تهم قنوات الأولى وقناة تمازيغت وقناة العيون الجهوية. وقد مكن تفعيل نظام الحكامة من تحقيق العلنية بقرارات معللة قابلة للطعن ومسطرة بآجال محددة وترشيد الإنفاق العمومي. كما تم إنشاء موقعين إلكترونيين متخصصين لإيداع مشاريع إنتاج البرامج التلفزية والإذاعية على مستوى الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة والقناة الثانية وذلك طبقا لمقتضيات دفتري تحملات الشركتين.

50.اعتماد الورقة التوجيهية لعقد البرنامج الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة من طرف المجلس الإداري

وذلك بهدف تعزيز المكتسبات ورفع أداء الشركة لتحقيق الأهداف المرجوة. وتتمثل أهم معالم الورقة التوجيهية في ضمان التنفيذ الناجح لدفاتر التحملات للإسهام في تقوية المشهد السمعي البصري الوطني والتعددية والاستقلالية والشفافية والجودة، وتحسين التغطية الوطنية وبالخصوص تعميم البث التلفزي الرقمي، ووضع خطة للتحكم في النفقات، والرفع من الحكامة من أجل تحسين المستوى التنظيمي وتقوية الهياكل المالية للشركة.

51.إعتماد مرسوم اللجنة الوطنية للانتقال إلى البث الرقمي

كما تم إعداد مشروع المخطط الوطني للانتقال من البث التلفزي التناظري إلى البث الرقمي الأرضي 2013-2015. وذلك تنفيذا لالتزامات المغرب الدولية القاضي بالانتقال إلى نظام البث الرقمي الأرضي في النطاق UHF ابتداء من سنة 2015.

52.إحداث لجنتي الأخلاقيات بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة صورياد القناة الثانية

تم بتاريخ 17 و18 يناير 2013 إحداث لجنتي الأخلاقيات في الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة صورياد القناة الثانية تعمل على إقرار احترام نزاهة البرامج وأخلاقيات المهنة في الأداء الإعلامي، وتتكون اللجان من شخصيات مدنية من خارج الشركات.

---

[15] للإطلاع على تفاصيل أكثر بخصوص عملية طلبات العروض الخاصة بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة: http://www.snrt.ma/appel_offres.php وشركة صورياد القناة الثانية: http://e-depot.2m.ma/

53.إنطلاق إعداد مشروع القناة البرلمانية

في إطار تنزيل ما نصت عليه المادة 7 من دفتر تحملات الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، فقد تم سنة 2013 انطلاق الإعداد لمشروع القناة البرلمانية بين مختلف القطاعات والمؤسسات المعنية. وستمكن هذه القناة، التي سيشرف عليها البرلمان في استقلالية عن السلطة التنفيذية، الرأي العام الوطني من متابعة مختلف الأنشطة البرلمانية، كما ستساهم في تعميق الحوار والنقاش العموميين. كما سيمنح هذا المشروع المؤسسة التشريعية، التي تضم ممثلي المواطنين والمواطنات، آلية عصرية ومنفتحة للتواصل وتعزيز الحق في الحصول على المعلومات المتعلقة بالبرلمان.

X. الإعلام الإذاعي

54.إطلاق الحوار حول الإذاعات الجمعوية

شهدت سنة 2013 انطلاق الحوار حول موضوع الإذاعات الجمعوية. وقد جاء ذلك عقب عقد العديد من اللقاءات للإطلاع على التجارب الدولية في مجال إعلام القرب، وتوسيع النقاش الوطني مع مختلف المتدخلين حول إمكانية إطلاق الإذاعات الجمعوية.

55.عدم تسجيل أي عقوبة تخص قطع البث في حق الإذاعات الخاصة

يضم المشهد الإعلامي المغربي اليوم 18 محطة إذاعية خاصة، فضلا عن 16 محطة إذاعية عمومية. ويتميز الخط التحريري لهذه الإذاعات الخاصة باستقلاليته. وفي 2013، لم تقرر هذه الهيئة أي عقوبة تفضي إلى قطع بث محطة إذاعية.

56.القانون لا يمنع إنشاء قنوات تلفزية أو إذاعات خاصة

يعود حق منح رخص الاستغلال للهيئة العليا للاتصال السمعي البصري ولا يمنع القانون إنشاء قنوات تلفزية أو إذاعات خاصة.

57.إرساء نظام لقياس الاستماع في إطار الاستقلالية الكلية

وهو مجهود استثنائي قام به متعهدو الإذاعات الخاصة وقد عملت وزارة الاتصال على تشجيع هذه المبادرة، وهو ما مكن من الرفع من التنافسية في الحقل الإذاعي وبالتالي الرفع من جودة الخدمات، حيث تغيرت خريطة البرامج وظهر تحسن على مستوى اللغة وطبيعة الضيوف وكذا عبر تدخل منطق المنافسة. ويشمل نظام قياس الاستماع 13 إذاعة خاصة و6 قنوات عمومية وهو يمنح رؤية استثمارية أوضح بالنسبة للمعلنين ويسمح للإذاعات بالعمل على تحسين تنافسيتها وجودة برامجها.

58.تأهيل وتقوية الشراكة مع الإذاعات الخاصة

تم يوم الخميس 28 فبراير 2013 توقيع اتفاقية شراكة بين وزارة الاتصال ووكالة المغرب العربي للأنباء وجمعية الإذاعات والتلفزات الخاصة واتفاقية شراكة أخرى بين وزارة الاتصال وجمعية الإذاعات والتلفزات الخاصة. وتهدف هاتين الاتفاقيتين إلى تحديد إطار للتعاون والشراكة من أجل تنمية وتطوير المنتوج الإذاعي

والسمعي البصري وتأهيل وتطوير الإذاعات والتلفزات المستقلة بغية توسيع مجال الوصول إلى المعلومات وتحقيق التعددية والتنوع في البرمجة.

XI. الإعلام الجهوي

59.توسع انتشار الجرائد والمجلات الجهوية

بلغ عدد الجرائد الجهوية 177 جريدة، خلال سنة 2013، منها أساسا 155 ناطقة باللغة العربية، و4 خاصة بالشؤون الأمازيغية، و6 ناطقة باللغة الفرنسية، وواحدة خاصة باللهجة الحسانية. في حين كان عدد الجرائد الجهوية سنة 2012 في حدود 122 جريدة منها 104 عربية، وأربعة مخصصة للشؤون الأمازيغية، و8 عربية وفرنسية و 5 فرنسية.

60.العمل على تقوية قدرات الموارد العاملة بالإعلام الجهوي

تم توقيع اتفاقية شراكة وتعاون بين وزارة الاتصال والمرصد الجامعي لمهن وممارسات الإعلام بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة ابن زهر بأكادير بغية النهوض بالإعلام الجهوي وتكوين وتقوية قدرات الموارد البشرية العاملة في مجال الإعلام بجهة أكادير سوس ماسة درعة. كما عملت وزارة الاتصال على إطلاق دورات تكوينية تحت إشراف مختلف مديرياتها الجهوية لفائدة العاملين بالصحافة الجهوية الإلكترونية.

61.ارتفاع عدد الجرائد الجهوية والمحلية المستفيدة من الدعم

تستفيد عدد من الصحف الجهوية والمحلية ذات السحب الضعيف طبقا لما هو منصوص عليه في عقد البرنامج لتأهيل المقاولة الصحفية من الدعم العمومي للصحافة المكتوبة. وقد بلغ عدد الصحف الجهوية المستفيدة 15 منبرا جهويا خلال سنة 2013، مقابل 11 منبرا جهويا استفاد خلال سنة 2012.

XII. تعزيز العناية باللغة الأمازيغية والحسانية في الإعلام

62.إطلاق موقع "mapamazighe.ma" على مستوى وكالة المغرب العربي للأنباء

تم ذلك رسميا في 15 ماي 2013، وبدأ بصفة يومية بث عشرات النشرات الأمازيغية بحرف تيفيناغ.

63.إحداث صنف خاص بتشجيع الإنتاج الصحافي الأمازيغي ضمن الجائزة الوطنية للصحافة، وذلك بالإضافة إلى الصنف الخاص بالإنتاج الصحافي الحساني.

XIII. مقاربة النوع

64.تضمين دفاتر تحملات الشركات الوطنية للاتصال السمعي البصري لمقتضيات من شأنها المساهمة في تحسين صورة المرأة في الإعلام والرفع من مكانتها

تهم هذه المقتضيات أساسا عدم الإشادة بالعنف أو التحريض على التمييز تجاه الأشخاص بسبب جنسهم، إحداث قناة للأسرة والطفل، تخصيص برامج للمرأة تهدف إلى النهوض بصورتها وحقوقها ودورها وكذا بدعم تماسك واستقرار الأسرة، الحرص على مشاركة المرأة في البرامج الحوارية، احترام التعددية وذلك بإشراك متعدد

ومتوازن في النشرات والبرامج الحوارية والتفاعلية لجمعيات المجتمع المدني والمنظمات الحكومية بما فيها النسائية، مع رصد التقارير السنوية، التي تعدها شركات الاتصال السمعي البصري العمومية، لمدى احترام مقتضيات تحسين صورة المرأة في الإعلام وجهود السعي نحو المناصفة، وإفراد قسم خاص في ميثاق الأخلاقيات للمقتضيات ذات العلاقة بتحسين صورة المرأة وتحديد الصور السلبية الواجب اجتنابها.

65. صياغة مشروع تعديل القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري

من خلال تتميم المادتين 4 و9 بمقتضيات تحضر الصور النمطية للمرأة وتمنع التمييز ضدها أو الحط من كرامتها في الإعلام السمعي البصري.

66. الإعداد "للجائزة السنوية للمساواة والكرامة في وسائل الإعلام"

تهدف هذه الجائزة إلى تكريم الصحفيين عن التزاماتهم تجاه تشجيع المساواة ومكافحة الصور النمطية، وتحسيس الفاعلين المعنيين من أجل تمثيلية أحسن للنساء في الإعلام، وتفعيل وضمان تتبع تنفيذ مقتضيات الميثاق الوطني لتحسين صورة المرأة في الإعلام، وقد في هذا الإطارإعداد دفتر التحملات الخاص بهذه الجائزة.

67. توقيع اتفاقية شراكة بين وزارة الاتصال ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

وذلك بهدف تنزيل مقتضيات الخطة الحكومية في أفق المناصفة "إكرام"، بالإضافة إلى إطلاق مشروع المرصد الوطني لتحسين صورة المرأة في الإعلام.

68. تعزيز كفاءة النساء الصحفيات

تم في 27 فبراير 2013 بالدار البيضاء، تنظيم يوم دراسي حول "مكانة المرأة الصحفية في المشهد الإعلامي"، خلُص إلى 24 توصية من أجل النهوض بقدرات النساء الصحفيات وتعزيز دورهن في الحقل الإعلامي الوطني. وقد ركزت هذه التوصيات خاصة على ضرورة التنصيص على "التكوين المستمر" في دفاتر التحملات الخاصة بالفاعلين والمتعهدين في القطاع والحرص على التكوين في مجال تدبير وإدارة المقاولة الصحفية لتمكين وإعداد المرأة الصحفية للوصول إلى مراكز القرار والقيادة وتفعيل دور لجنة التحكيم في تسوية النزاعات بين الصحفيات والمنشآت الصحفية وكذا التنصيص على تدابير التمييز الإيجابي لصالح المرأة الصحفية، إضافة إلى اقتراح تدابير وإجراءات داخل المنشأة الصحفية لحماية المرأة الصحفية من التحرش. كما تم في حينه الإعلان عن انطلاق دراسة حول مكانة المرأة الصحفية في المشهد الإعلامي لاستخلاص النتائج وبحث سبل تطوير مكانة المرأة الصحفية بما يتيح لها الولوج إلى مناصب المسؤولية بمختلف المقاولات والمؤسسات الإعلامية.

XIV. وكالة المغرب العربي للأنباء

69. تنويع العرض ورفع إنتاجية وكالة المغرب العربي للأنباء

حيث عملت خدمة MAP-TV على إنتاج ما مجموعه 2749 فيديو خلال سنة 2013، وبالموازاة مع ذلك انطلقت خدمة MAP-audio ليتجاوز منتوجها 6791 مادة سمعية، كما سجلت خدمة MAP-Photo نشر 8969 صورة، بالإضافة إلى نشر 953 رسم بياني بالنسبة لخدمة MAP-Infographie، و1211 قصاصة نشرت بالحرف

الأمازيغي تيفيناغ على موقع MAPAMAZIGHE كما وزعت وكالة المغرب العربي للأنباء العدد الأول من مجلتها الوثائقية في صيغتها الجديدة في يونيو 2013.

70.إحداث مجلس التحرير بوكالة المغرب العربي للأنباء يعمل على إقرار احترام ميثاق التحرير المصادق عليه من قبل الصحفيين

في إطار فعاليات اليوم الوطني للإعلام 15 نونبر 2013، تم تنصيب مجلس التحرير كآلية فعلية للحكامة الجيدة، وقوة اقتراحية للمساعدة في تدبير مصالح التحرير إضافة إلى تقديم المشورة أو التوصيات بشأن كافة المسائل ذات الصلة بتسيير التحرير والحركية والتقييم والترقية والتكوين والانضباط والأخلاقيات. وقد تم اعتماد قانون أساسي لمجلس التحرير وانتخاب أعضائه. ويندرج إحداث مجلس التحرير في إطار تنفيذ مقتضيات ميثاق السلوك وأخلاقيات المهنة بوكالة المغرب العربي للأنباء المصادق عليه من قبل صحفيي الوكالة في ماي 2012.

71.تعزيز الحضور الوطني والدولي للوكالة

استمر العمل خلال سنة 2013 على تعزيز الحضور الوطني والدولي لوكالة المغرب العربي للأنباء لتبلغ 34 مكتبا موزعا على 12 جهة على المستوى الوطني، و62 تمثيلية دولية موزعة على 12 قطبا دوليا.

72.تأسيس مؤسسة بالوكالة تهتم بالمجال الثقافي والتكوين والخدمات الاجتماعية لفائدة العاملين بالوكالة والمتقاعدين.

73.إعداد مشروع العقد البرنامج الخاص بالوكالة

وتهدف هذه الخطوة إلى تأكيد ريادة الوكالة على المستوى القاري وانخراطها في استثمار التحولات التكنولوجية للقرن الواحد والعشرين، وتوفير خدمة ذات جودة عالية، وإنجاز نظام أساسي للعاملين، وضمان انخراط الجميع في المسار الإصلاحي للمؤسسة.

74.تعزيز التنوع والتعددية في منتوج وكالة المغرب العربي للأنباء

أكدت الإحصائيات السنوية لمنتوج وكالة المغرب العربي للأنباء برسم سنة 2013 الخط التحريري المهني للوكالة من خلال احترام التنوع والتعددية. فبحسب هذه الإحصائيات[16]، لم تمثل القصاصات المتعلقة بالأنشطة الحكومية سوى 12,4 في المائة أي 4986 نشاطا. وتبرز التعددية والتنوع في عمل الوكالة، بشكل مميز في تغطية أنشطة الأحزاب السياسية والنقابات بشتى توجهاتها، فقد غطت الوكالة 1488 نشاطا للأحزاب السياسية (4 في المائة) و261 نشاطا يتعلق بالنقابات (0,65 في المائة) وأنشطة المجتمع المدني والجمعيات بـ4660 نشاطا (11,6 في المائة). وبلغت الأنشطة الجهوية في المنتوج السنوي للوكالة، نحو 3774 نشاطا، أي بنسبة 9,43 في المائة، وهو ما يكرس توجه الوكالة نحو إعلام القرب، تليها الأنشطة الثقافية بـ3093 نشاطا، أي بنسبة (7,7 في المائة). تضاف إلى ذلك القصاصات المتعلقة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية والرياضية.

[16] تفاصيل أكثر بخصوص التنوع والتعددية في منتوج وكالة المغرب العربي للأنباء واردة بملحق مرفق بالتقرير

XV. شفافية قطاع الإشهار والإعلانات الإدارية والتحفيزات الضريبية

75.ارتفاع استثمارات قطاع الإشهار في وسائل الإعلام

بلغت الاستثمارات الإشهارية في قطاعات الصحافة المكتوبة والإذاعة والتلفزيون حوالي 4,32 مليار درهم برسم سنة 2013 مقابل 4,11 مليار درهم برسم سنة 2012 حسب التقديرات الإجمالية الأولية لوكالة "أمبيريوم" التي تهتم بقطاع الاتصال. وتتوزع هذه الاستثمارات كما يلي: 2,02 مليار درهم بالنسبة للتلفزة، و 1,01 مليار درهم بالنسبة للإذاعات و 1,28 مليار درهم بالنسبة للصحافة المكتوبة. وقد بلغ الحجم الإجمالي للإستثمارات الإشهارية 5,99 مليار درهم سنة 2013 مقابل 5,63 مليار درهم سنة 2012 حسب نفس التقديرات الإجمالية. كما بلغ العدد الإجمالي للمعلنين 3688 معلنا وأزيد من 50 ألف خطابا إعلانيا جديدا.

76.تعزيز شفافية توزيع الإعلانات الإدارية

قامت وزارة الاتصال خلال سنة 2013 بتوزيع 7337 إعلانا إداريا على 21 جريدة بالإضافة إلى الإذاعة الوطنية، منها 17 جريدة يومية والباقي يصدر أسبوعيا. كما سجل إطلاق حوار مع الناشرين من أجل تطوير هذا المجال، بما يعزز شفافية التوزيع على الصحف ويعتمد معايير موضوعية لضمان تكافؤ الفرص والاستحقاق والفعالية

77.إعداد مشروع مقتضيات تهم شفافية وتنافسية الإشهار في الصحافة المكتوبة

بعد مسلسل الحوار مع المهنيين الخاص بتأهيل قطاع الإشهار وتحيين الترسانة القانونية الخاصة به، تم في إطار مشروع القانون المتعلق بالمهن المرتبطة بالصحافة والنشر التنصيص على مقتضيات تهم الإشهار في الصحافة المكتوبة. وقد نص هذا المشروع على ضمان حرية الإشهار والدعاية في الصحافة المكتوبة، كما نظم العلاقات بين أطراف العملية الإشهارية (المعلن والوكالة والمطبوع الدوري) في إطار علاقات تعاقدية بين مهنيي قطاع الإشهار. كما سن نظاما للفوترة فيما يخص شراء المساحة الإشهارية في الصحافة المكتوبة بشكل يضمن الشفافية وذلك بناء على جدول للأسعار. كما سطر قواعد أخلاقيات ممارسة مهنة الإشهار باستعراض أصناف الإشهار الممنوع.

78.غياب تسجيل أي حالة موثقة لاستعمال المقاطعة الإشهارية كأداة للضغط على الصحف الخاصة

79.ضمان الشفافية في قطاع الإشهار

خلال سنة 2013، استمر الحوار مع الهيئات المهنية لقطاع الإشهار بهدف تنظيمه وتطويره وتحقيق الشفافية وتكافؤ الفرص والمنافسة الحرة وإرساء آليات للضبط الذاتي لمهنة الإشهار.

80.إحداث صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري وبالإعلانات والنشر العمومي

صدر بالجريدة الرسمية عدد 6113 بتاريخ 31 دجنبر 2012، القانون المالي رقم 8.96 الذي تغير بموجبه أحكام المادة 44 الخاصة بالحساب المرصد لأمور خصوصية مقتضى يهم إحداث "صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري وبالإعلانات وبالنشر العمومي". وسيمكن هذا المقتضى من تدبير الموارد المالية للإعلانات القانونية والقضائية والإدارية من خلال معالجة إشكالية تأخر أداء أثمنة الإعلانات وبالتالي تراكم المتأخرات الخاصة بالنشر.

81.إعداد مشروع مرسوم جديد بتنظيم نشر الإعلانات القانونية والقضائية والإدارية

يعـدل المرسوم رقم 072-64-2 بتاريخ 29 مارس 1965، الذي أصبح متجاوزا بصدور القانون رقم 99-06 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة. وسيمكن هذا المرسوم من تأطير الإعلانات وتقنينها باعتبار الدور القانوني الذي تكتسيه عملية النشر في صحة الإجراءات المسطرية وذلك أساسا بـ: تركيز وتجميع كل طلبات نشر الإعلانات الواردة من مختلف الإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والمحاكم بمصالح وزارة الاتصال وتوزيعها توزيعا عادلا على الجرائد المؤهلة للنشر، وضمان المناصفة ما بين الجرائد فيما يخص توزيع الإعلانات والحفاظ على التوازن وتكافؤ الفرص بين الصحف تفاديا لأي احتكار من طرف بعض المؤسسات الصحفية في نشر الإعلانات، وضمان نشر الإعلانات في الآجال والشروط المطلوبة من طرف الإدارات واستخلاص المبالغ المستحقة من عملية النشر والمدرجة في ميزانيات الإدارات والمؤسسات العمومية والأمر بصرفها في المقابل للجرائد التي احترمت آجال النشر المنصوص عليها.

82.استمرار العمل بإعفاءات من الضريبة بهدف توسيع انتشار الصحف والإنتاج السمعي البصري

ويتعلق الأمر بعشر إعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة[17]، في المجالات التالية:

- إعفاء عمليات بيع واستيراد الجرائد والمنشورات والكتب أو الموسيقى المطبوعة وكذا الأسطوانات المتراصة المستنسخة فيها المنشورات والكتب ويشمل الإعفاء من الضريبة بيع نفايات طبع الجرائد والمنشورات والكتب؛

- إعفاء أعمال التأليف والطبع والتسليم المرتبطة بها؛

- إعفاء عمليات بيع واستيراد الورق المعد لطبع الجرائد والنشرات الدورية وكذا للنشر إذا كان موجها إلى مطبعة من المطابع؛

- الإعفاء بالداخل وعند استيراد الأشرطة الوثائقية أو التربوية والتي لم يتم استيرادها بغرض تحقيق الربح؛

- الإعفاء بالداخل وعند استيراد السلع والبضائع والأشغال والخدمات التي يسلمها الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المغاربة أو الأجانب على سبيل الهبة إلى الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة والجمعيات المعترف لها بصفة المنفعة العامة التي تعنى بالأحوال الاجتماعية والصحية للأشخاص المعاقين أو الموجودين في وضعية صعبة؛

- إعفاء السلع والخدمات المتملكة أو المكتراة من لدن المنشآت الأجنبية للإنتاجات السمعية البصرية والسينمائية والتلفزيونية بمناسبة تصوير أفلام بالمغرب؛

- إعفاء من الضريبة عند استيراد المنشورات الدعائية مثل الأدلة والمطويات ولو مصورة، إذا كانت تهدف أساسا إلى حث الجمهور على زيارة بلد أو جهة أو سوق أو معرض يكتسي طابعا عاما وكانت معدة لتوزيعها بالمجان وغير متضمنة لأي إعلان تجاري؛

[17] الإعفاءات منصوص عليها في قانون المالية برسم سنة 2014: http://www.finances.gov.ma/Docs/2013/db/6217%20A%20BIS.pdf

- إعفاء الأشخاص المقيمين فيما يخص العوائد المدفوعة إليهم في مقابل استعمال أو منح حق استعمال حقوق مؤلف في مصنفات أدبية أو فنية أو علمية؛

- الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للجوائز الأدبية والفنية التي يفوق مبلغها مائة ألف درهم سنويا؛

- المبلغ الإجمالي للأجور الممنوحة للفنانين العاملين بصورة فردية أو ضمن فرق يخضع للحجز في المنبع بعد تطبيق إسقاط جزافي نسبته 40 في المائة.

XVI. توزيع وانتشار وروجان الصحف

83.حرية طبع وتوزيع الصحف

تختص عدد من المقاولات في المغرب في مجال طبع وتوزيع الصحف. وتبقى عدد من الجرائد حرة في التوفر على مطابعها الخاصة ووسائل التوزيع، أو تلجأ إلى مقاولات خاصة للطبع، تغطي كافة أنحاء التراب الوطني. وقد تم إعداد مقتضيات قانونية تخص التوزيع والانتشار والطباعة ستشكل جزءً من مدونة الصحافة والنشر.

84.تكريس شفافية انتشار الصحف عبر مكتب التحقق من روجان الصحف

تم خلال سنة 2013 تشجيع الناشرين والمعلنين على إعادة هيكلة مكتب التحقق من روجان الصحف (OJD) وتعزيز استقلاليته وضمان انتظام إصدار معطياته حول انتشار الصحافة المكتوبة.

XVII. العرض التكويني في مجال الإعلام

85.عرض تكويني متنوع في مجال الإعلام والاتصال

يعتبر المعهد العالي للإعلام والاتصال الذي أحدث سنة 1969، أعرق مؤسسة جامعية عمومية متخصصة في التكوين الأكاديمي لمهن الإعلام والاتصال وينظم التكوين في هذا المعهد في أسلاك ومسالك ووحدات، ويعتمد المزاوجة بين التحصيل النظري والأشغال التطبيقية. كما يعتمد على برامج تهدف إلى تحسين نوعية التكوين التخصصي وذلك بتقوية التكوين المهني وورشات الإنتاج. وينتظم التدريس في المعهد العالي للإعلام والاتصال في ثلاثة شعب: الصحافة المكتوبة والسمعي البصري والاتصال المؤسساتي. ويتخرج من المعهد سنويا عشرات الطلبة من حاملي دبلوم الصحافة، إذ بلغ عددهم خلال الموسم الجامعي 2012-2013، 36 خريجا. ويبلغ مجموع الطلبة الصحفيين المسجلين حاليا بالمعهد العالي للإعلام والاتصال 195 طالبا في جميع المراحل الدراسية (أربع سنوات) بالقسمين العربي والفرنسي. وستتخرج خلال الموسم الجامعي 2013 – 2014 دفعتان من الخريجين، الدفعة الأولى بصفتها آخر فوج في النظام القديم، والدفعة الثانية، ستتخرج بعد تفعيل نظام الإجازة والماستر والدكتوراه. وقد تم بهذا المعهد فتح أول شعبة ماستر متخصص في "اقتصاد وتدبير وسائل الإعلام" برسم السنة الجامعية 2013 – 2014، في إطار النظام الجديد للمؤسسة (إجازة وماستر ودكتوراه).

ويضم العرض التكويني بالمغرب كذلك، معاهد عليا وكليات القطاع العام، ومعاهد ومدارس عمومية للتكوين المهني، ومدارس ومعاهد عليا بالقطاع الخاص، ومعاهد ومراكز خاصة للتكوين المهني، أي ما مجموعه 35 مؤسسة. هكذا توجد 4 معاهد ومدارس عليا عمومية، و12 كلية توفر تكوينات في مجال الإعلام والاتصال،

ومعهدين عموميين للتكوين المهني، و10 مدارس ومعاهد عليا خاصة و7 معاهد ومراكز خاصة للتكوين المهني. وتعمل هذه المؤسسات على توفير تكوين متخصص في مجالات الصحافة والاتصال والسمعي البصري والسينما والإشهار وبعض المهن ذات الصلة. كما تمنح مجموعة من الشهادات مرتبطة أساسا بنظام ومدد التكوين.

توجد هذه المؤسسات الـ 35 في 13 مدينة مغربية، وتتوزع بين معاهد عليا ومدارس عمومية وخاصة ومعاهد للتكوين المهني الخاص والعام كالتالي :

المؤسسات	العدد	النسبة المئوية
المعاهد العليا العمومية والكليات	16	٪ 45.7
المدارس والمعاهد العليا الخاصة	10	٪ 28.6
مراكز التكوين المهني العمومية	2	٪ 5.7
مراكز التكوين المهني الخاصة	7	٪ 20
المجموع	**35**	**٪ 100**

86.إعداد دليل خاص بعروض التكوين في مجال الإعلام والاتصال

تم إعداد دليل يرصد عروض التكوين في مجال الإعلام والاتصال التي تقترحها مؤسسات التعليم العالي العمومي والخاص وكذا معاهد التكوين المهني العمومية والخاصة على الصعيد الوطني، سيصدر خلال سنة 2014. ويقدم هذا الدليل للطلبة والباحثين والمهنيين والفاعلين في الميدان مجموعة من المعطيات حول عروض التكوين المتعددة والتكوينات التي تقترحها إضافة إلى برامج التكوين التي توفرها والشهادات التي تمنحها هذه المؤسسات.

87.الإعداد لتنظيم مناظرة وطنية حول التكوين في مجال الإعلام والاتصال

من المقرر تنظيم مناظرة وطنية حول التكوين في مجال الإعلام والاتصال خلال سنة 2014 بتعاون مع القطاعات المُكونة والشريك الأساسي لهذه الوزارة ومع المنظمات المهنية والغرف المهنية العاملة في مجال الصحافة والسمعي البصري والسينما والتلفزيون ومع ممثلي الناشرين والصحفيين والنقابات والجمعيات المهنية، بهدف بلورة استراتيجية وطنية مندمجة لتأهيل وتطوير قطاع التكوين في مجال الإعلام والاتصال، والتأسيس لتعاون مشترك بين القطاعين العام والخاص في هذا المجال.

88.حرية تامة في الولوج للتكوين إلى مهنة الصحافة

لا يوجد في المغرب أي منع مهما كان نوعه لولوج التكوين في مهنة الصحافة.

89.النهوض بالتكوين في المجال السمعي البصري

في إطار تعزيز التكوين في مهن السمعي البصري والسينما، تم إحداث المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما كمؤسسة عمومية للتعليم العالي، مع الاستمرار في أعمال التهيئة المؤسساتية، والبيداغوجية واللوجستية. كما جرى إرساء لجنة استشارية بتنسيق مع المهنيين لإعداد مناهج التعليم والبرامج. كما افتتح المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما أبوابه مع الدخول الجامعي لسنة 2013 - 2014. حيث تناط بهذا المعهد مهمة التكوين والبحث وتقديم الخدمات في مجال المهن السمعية البصرية والسينما والميادين

المرتبطة بها ولاسيما منها مهن الصورة ومهن الصوت والمونتاج وما بعد الإنتاج وكذا المهن المصاحبة للإنتاج والمهن المصاحبة للإخراج ومهن الكتابة.

XVIII. تشجيع الإبداع الصحفي ودعم قدرات الصحفيين

90.اعتماد مرسوم جديد للجائزة الوطنية الكبرى للصحافة

حيث تمت إضافة ثلاثة أصناف جديدة ضمن مجال التنافس على هذه الجائزة، وهي جائزة الصحافة الإلكترونية وجائزة الإنتاج الصحفي الحساني وجائزة الإنتاج الصحفي الأمازيغي. وقد بلغ العدد الإجمالي للترشيحات لهذه الجائزة بكافة أصنافها برسم سنة 2013، 115 ترشيحا، في صنف الإذاعة 12 وفي التلفزة (الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة والقناة الثانية) 21، وفي الصحافة المكتوبة 39 والصحافة الإلكترونية 3 ووكالة المغرب العربي للأنباء 10، والصورة 5 والإنتاج الصحفي الحساني/ تلفزة 4 والإنتاج الصحفي الأمازيغي 21. كما أن مجموع الترشيحات حسب اللغات بلغ بالعربية 67 وبالفرنسية 18 وبالأمازيغية 21 وباللهجة الحسانية 4. وتهدف الجائزة الوطنية الكبرى للصحافة إلى تكريم الصحفيات والصحافيين المغاربة الذين أسهموا بمجهوداتهم الفردية والجماعية في تطوير كافة أصناف الممارسة الصحافية.

91.تتويج صحفيين وفق الأصناف الجديدة للجائزة الوطنية الكبرى للصحافة

أعلنت لجنة تحكيم الجائزة الوطنية الكبرى للصحافة، خلال حفل نظم يوم الاثنين 24 دجنبر 2013 بالرباط، عن أسماء الفائزين برسم الدورة الحادية عشر للجائزة. وبالإضافة إلى الجائزة التكريمية وجوائز التلفزة والإذاعة والصحافة المكتوبة والوكالة والصورة،فقد تميزت هذه الدورة بمنح الجوائز الخاصة بالأصناف الثلاثة الجديدة التي تم إحداثها هذه السنة والتي تهم الإنتاج الصحفي الأمازيغي، والإنتاج الصحفي الحساني، والصحافة الإلكترونية.

92.تعزيز التكوين المستمر للصحفيين

تم خلال شهر شتنبر 2013 إعداد دفتر تحملات يتعلق بتكوين الصحفيين المهنيين العاملين بالصحافة المكتوبة والسمعية البصرية والإلكترونية، تنفيذا للاتفاقية الإطار للشراكة حول التكوين الموقعة في أكتوبر 2012 بين وزارة الاتصال والنقابة الوطنية للصحافة المغربية والفدرالية المغربية لناشري الصحف هدفها التنظيم المشترك لدورات تكوينية لفائدة الصحفيين المهنيين وإعداد أبحاث ودراسات بشكل مشترك تهم قطاع الإعلام والاتصال.

93.تنظيم دورات تكوينية لفائدة الصحفيين في المجال القانوني

تنفيذا لما خلصت إليه التوصيات المنبثقة عن اليوم الدراسي المنعقد في 03 ماي 2012 حول "إصلاح قانون الصحافة وعلاقة القضاء بالصحافة" وكذا أشغال الندوة الجهوية الحادية عشرة لحلقات الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة حول موضوع "القضاء والإعلام"، تم إحداث لجنة تضم ممثلين عن وزارة العدل والحريات ووزارة الاتصال وممثلين عن مهنيي قطاعي الصحافة والنشر تتولى دراسة حاجيات التكوين وبرامجه.

94.تعزيز قدرات الصحفيين المهنيين

في إطار برنامج دعم قدرات الصحفيين من خلال الاطلاع على كيفية اشتغال المؤسسات الأوربية، تم تنظيم زيارة لفائدة مجموعة من الصحفيين المغاربة لمقر الاتحاد الأوروبي ببروكسيل في شهر أبريل 2013. وتتكون هذه المجموعة من 15 صحفيا يمثلون عدة منابر إعلامية، مع احترام مبدأ التنوع والتعددية الإعلامية واللغوية، منها 11 جريدة يومية و4 جرائد أسبوعية، 8 منها ناطقة باللغة الفرنسية و7 ناطقة باللغة العربية. وقد توجه فوج ثان من الصحفيين المغاربة يوم في 15 شتنبر 2013، في إطار زيارة مهنية إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي ببلجيكا. ويتكون الوفد الصحفي من 17 صحفيا يمثلون 6 جرائد أسبوعية و9 جرائد يومية وجريدتين إلكترونيتين، منها 7 جرائد ناطقة باللغة الفرنسية و10 ناطقة باللغة العربية.

XIX. النهوض بالأوضاع الاجتماعية للصحفيين

95.تقديم دعم خاص بالتغطية الصحية للصحفيين

بموجب اتفاقية موقعة مع التعاضدية الوطنية للفنانين MNA، يتم تخصيص مبلغ 500.000 درهم سنويا لضمان تغطية صحية لجميع فئات العاملين بالمهن المرتبطة بقطاع الصحافة.

96.دراسة مشروع إحداث صندوق التضامن والحماية لفائدة الصحفيين المهنيين

تم عقد لقاء بالبرلمان مع لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب في 25 دجنبر 2013 بخصوص إحداث صندوق التضامن والحماية لفائدة الصحفيين المهنيين وذلك بمناسبة اقتراح تقدم به الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس النواب. وقد تقدمت وزارة الاتصال في هذا الصدد بصيغة مقترح لإحداث "التعاضدية الوطنية للصحفيين". وقد قطع إعداد هذا المشروع مراحل متقدمة على مستوى لجنة التعليم والثقافة والاتصال بمجلس النواب.

XX. الشراكة مع الهيئات الفاعلة في مجال الإعلام

97.تعزيز قدرات الهيئات والمؤسسات المهنية عبر الشراكات

تم خلال سنة 2013 التوقيع على عدد من اتفاقيات الشراكة وعقود البرامج بين وزارة الاتصال وعدد من الهيئات الفاعلة في مجال الإعلام، وهم كالتالي:

- عقد برنامج مع الفيدرالية المغربية لناشري الصحف بهدف تأهيل المقاولة الصحفية؛

- اتفاقية شراكة مع الفدرالية المغربية للإعلام بهدف تطوير ميدان الإعلام والاتصال؛

- اتفاقية شراكة مع جمعية الإذاعات والتلفزات المستقلة بهدف تنمية وتطوير المنتوج الإذاعي والسمعي البصري؛

- بروتوكول اتفاق مع وكالة المغربي العربي للأنباء و جمعية الإذاعات والتلفزات المستقلة بهدف تمكين الجمعية من مجموعة من الخدمات التي تقدمها وكالة المغرب العربي للأنباء؛

- اتفاقية شراكة مع الجمعية المغربية لحقوق المشاهد بهدف تحديد إطار للتعاون والشراكة بين الوزارة والجمعية المغربية لحقوق المشاهد؛

- اتفاقية شراكة وتعاون مع المرصد الجامعي لمهن وممارسات الإعلام بكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ابن زهر بهدف التعاون والتواصل في مجال التكوين والنهوض بالإعلام الجهوي وتعزيز قدرات الموارد البشرية.

XXI. تعزيز الالتزامات الدولية للمغرب ذات العلاقة بالصحافة

98.تفعيل التزام المغرب بتعزيز حرية الصحافة أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

حيث عملت الوزارة على إعداد التقرير المرحلي الذي سيتم تقديمه خلال الدورة التي ستعقدها لجنة حقوق الإنسان في شهر ماي 2014 في جنيف، حول حماية الحقوق المدنية والسياسية والنهوض بها (حرية الرأي والتعبير والحق في الحصول على المعلومة)، إضافة إلى التوصيات المنبثقة عن الإجراءات الخاصة التي تهم النهوض بالحقوق الفئوية وحمايتها (المساواة بين الجنسين).

99.الانفتاح على المنظمات الوطنية والدولية للدفاع عن حقوق الإنسان

شاركت وزارة الاتصال في الندوة الدولية لمركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية يومي 15 و16 نونبر 2013 تحت شعار "حرية الصحافة في محك التقييم"، وقد ساهمت الندوة في توفير شروط تعزيز الحوار مع المنظمات الحقوقية الدولية حول حرية الصحافة في المغرب. كما عملت الوزارة بشراكة مع منظمة اليونسكو الممثلة في مكتبها بالرباط والجمعية المغربية للأنترنيت MISOC على تنظيم ندوة حول "حرية استخدام الأنترنيت وحرية الصحافة" يومي 15 و 16 فبراير 2013، وقد خلصت هذه الندوة إلى أهمية الأنترنيت ودوره الفعال في مجال التنمية بما تتيحه من إمكانية الحصول على المعلومات وتوسيع مجال حرية التعبير، غير أن هذه الحرية بحاجة للحماية عن طريق انتهاج سياسات داعمة لها.

XXII.تعزيز الإطار المؤسساتي العام للنهوض بحقوق الإنسان ومن ضمنها حرية الصحافة

100.تعزيز دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال النهوض بحرية الصحافة

يلعب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بصفته مؤسسة وطنية تسهر على ملاحظة ومراقبة وتتبع وضعية حقوق الإنسان على المستويين الوطني والجهوي، دورا هاما في مجال تعزيز حرية التعبير والصحافة، سواء من خلال التقارير التي يصدرها أو من خلال الأنشطة والندوات التي ينظمها سواء على المستوى الوطني أو الجهوي والتي تعنى بالمجالات ذات الصلة بحرية الصحافة والتعبير ومن ضمنها الحق في الحصول على المعلومات.

المحور 3

جرد إحصائي للمؤشرات

1. إعداد مشروع مدونة حديثة للصحافة والنشر خالية من العقوبات السالبة للحرية
2. إعداد مشروع مقتضيات قانونية تضمن حق حصول الصحفيين على المعلومات ونشرها
3. تنظيم مناظرة وطنية حول الحق في الحصول على المعلومات
4. عرض مشروع قانون شامل حول الحق في الحصول على المعلومات على المجلس الحكومي
5. إعادة هيكلة وتبويب البوابة الوطنية "maroc.ma" وفق المعايير الدولية
6. تراجع عدد حالات التضييق على الصحفيين أثناء مزاولة عملهم بأزيد من 25٪
7. عدم وجود أي حالة منع أو مصادرة لصحيفة وطنية
8. غياب حالات للعنف الخطير أو الانتهاك الجسيم في حق الصحفيين
9. عدم تسجيل أي حالة تتعلق بوضع صحفي تحت المراقبة
10. إحداث لجنة التحكيم لتسوية نزاعات الشغل بين الصحفيين ومشغليهم
11. احترام الحق في تأسيس الجمعيات واحترام حق الإضراب بالنسبة للصحفيين
12. تكريس الآلية التشاركية والشفافة لاعتماد الصحفيين
13. توفير إمكانية الطعن في قرار منح بطاقة الصحافة وتعليله
14. التزام باحترام استقلالية وسائل الإعلام
15. مسطرة إصدار الجرائد أو المطبوعات الدورية قائمة على التصريح من دون أي تدخل للسلطة التنفيذية
16. ارتفاع عدد العناوين الوطنية إلى ما مجموعه 448 عنوانا وفق عملية الإيداع الإداري
17. تراجع متواصل في عدد قضايا الصحافة المعروضة على القضاء
18. تعزيز ضمانات حرية الصحافة في الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة
19. عدم صدور أي حكم نهائي بالسجن ضد الصحفيين
20. إعمال قانون الصحافة أساسا في منازعات الصحافة في سنة 2013
21. تكريس النهج المتمثل في التقليص الكبير في قيمة التعويضات
22. تكريس التوجه نحو إبطال متابعة الصحفيين لمجرد وجود عيب شكلي
23. تشجيع الصلح بين الأطراف في النزاعات الصحفية
24. عدم تسجيل أي حالة موثقة للاستعمال المتكرر للغرامات أو الاستدعاءات أو الإجراءات القانونية المتخذة ضد الصحفيين أو وسائل الإعلام
25. استمرار عملية التواصل بين مهنيي الصحافة والقضاء
26. توسع حضور الصحافة الأجنبية والوكالات الدولية

27. الترخيص لأربع مجلات أجنبية للصدور بالمغرب
28. تزايد عدد رخص التصوير الممنوحة
29. تنامى توزيع المطبوعات الأجنبية
30. غياب أى حالة سحب الاعتماد للصحافة الأجنبية
31. تزايد توزيع الصحف والدوريات الأجنبية بالمغرب
32. اعتماد عقد برنامج جديد لتأهيل المقاولة الصحفية
33. منح دعم الفصول الثلاثة الأولى من سنة 2013
34. نشر قائمة الصحف المستفيدة من الدعم العمومي
35. حرية تأسيس المواقع الإلكترونية الإخبارية
36. صدور منشور رقم 15 س 3 عن وزارة العدل والحريات يحقق الاعتراف القانوني لفائدة الصحافة الإلكترونية
37. عدم تسجيل أي حالة إغلاق موقع صحفي إلكتروني أو منع الولوج
38. اعتماد مشروع مهني للنهوض بالصحافة الإلكترونية
39. إعداد مشروع إطار قانوني لحرية الصحافة الإلكترونية
40. بلورة إطار شفاف وتعددي ومحايد للدعم العمومي للصحافة الإلكترونية
41. توسيع مجال الربط والولوج إلى الأنترنيت
42. تطوير البيئة القانونية والتنظيمية الداعمة للأنترنيت
43. استثناء المغرب من قائمة "أعداء الأنترنيت"
44. استثناء المغرب من قائمة تقرير "الشفافية" الذي أصدرته شبكة فايسبوك حيث أعلن أن المغرب لم يقدم أي طلب للحصول على معلومات تخص مستعملي الشبكة
45. ارتفاع أسماء نطاق الأنترنيت ".ma"
46. تقوية التعددية السياسية في الإعلام السمعي البصري العمومي بولوج متزايد لأحزاب المعارضة إلى وسائل الإعلام
47. إنجاز مجلس المنافسة لدراسة تدعو إلى تشجيع فتح السوق التلفزي أمام المبادرات الجديدة الخاصة
48. تفعيل آليات الحكامة بالشركات الوطنية للاتصال السمعى البصرى
49. تحديد شروط أشكال وضع عقود الإنتاج الخارجى أو الإنتاج المشترك لبرامج السمعي البصرى وانطلاق العمل بنظام طلبات العروض وتفعيل بوابة e-dépôt[18]
50. اعتماد الورقة التوجيهية لعقد البرنامج الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة من طرف المجلس الإدارى
51. إعتماد مرسوم اللجنة الوطنية للانتقال إلى البث الرقمي
52. إحداث لجنتي الأخلاقيات بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة صورياد القناة الثانية

[18] للإطلاع على تفاصيل أكثر بخصوص عملية طلبات العروض الخاصة بالشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة: http://www.snrt.ma/appel_offres.php وشركة صورياد القناة الثانية: http://e-depot.2m.ma/

53. إنطلاق إعداد مشروع القناة البرلمانية
54. إطلاق الحوار حول الإذاعات الجمعوية
55. عدم تسجيل أي عقوبة تخص قطع البث في حق الإذاعات الخاصة
56. القانون لا يمنع إنشاء قنوات تلفزية أو إذاعات خاصة
57. إرساء نظام لقياس الاستماع في إطار الاستقلالية الكلية
58. تأهيل وتقوية الشراكة مع الإذاعات الخاصة
59. توسع انتشار الجرائد والمجلات الجهوية
60. العمل على تقوية قدرات الموارد العاملة بالإعلام الجهوي
61. ارتفاع عدد الجرائد الجهوية والمحلية المستفيدة من الدعم
62. إطلاق موقع "mapamazighe.ma" على مستوى وكالة المغرب العربي للأنباء
63. إحداث صنف خاص بتشجيع الإنتاج الصحافي الأمازيغي ضمن الجائزة الوطنية للصحافة، وذلك بالإضافة إلى الصنف الخاص بالإنتاج الصحافي الحساني.
64. تضمين دفاتر تحملات الشركات الوطنية للاتصال السمعي البصري لمقتضيات من شأنها المساهمة في تحسين صورة المرأة في الإعلام والرفع من مكانتها
65. صياغة مشروع تعديل القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري
66. الإعداد "للجائزة السنوية للمساواة والكرامة في وسائل الإعلام"
67. توقيع اتفاقية شراكة بين وزارة الاتصال ووزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية
68. تعزيز كفاءة النساء الصحفيات
69. تنويع العرض ورفع إنتاجية وكالة المغرب العربي للأنباء
70. إحداث مجلس التحرير بوكالة المغرب العربي للأنباء يعمل على إقرار احترام ميثاق التحرير المصادق عليه من قبل الصحفيين
71. تعزيز الحضور الوطني والدولي للوكالة
72. تأسيس مؤسسة بالوكالة تهتم بالمجال الثقافي والتكوين والخدمات الاجتماعية لفائدة العاملين بالوكالة والمتقاعدين.
73. إعداد مشروع العقد البرنامج الخاص بالوكالة
74. تعزيز التنوع والتعددية في منتوج وكالة المغرب العربي للأنباء
75. ارتفاع استثمارات قطاع الإشهار فى وسائل الإعلام
76. تعزيز شفافية توزيع الإعلانات الإدارية
77. إعداد مشروع مقتضيات تهم شفافية وتنافسية الإشهار في الصحافة المكتوبة
78. غياب تسجيل أي حالة موثقة لاستعمال المقاطعة الإشهارية كأداة للضغط على الصحف الخاصة
79. ضمان الشفافية فى قطاع الإشهار
80. إحداث صندوق النهوض بالفضاء السمعي البصري وبالإعلانات والنشر العمومي

81. إعداد مشروع مرسوم جديد بتنظيم نشر الإعلانات القانونية والقضائية والإدارية
82. استمرار العمل بإعفاءات من الضريبة بهدف توسيع انتشار الصحف والإنتاج السمعي البصري
83. حرية طبع وتوزيع الصحف
84. تكريس شفافية انتشار الصحف عبر مكتب التحقق من روجان الصحف
85. عرض تكويني متنوع في مجال الإعلام والاتصال
86. إعداد دليل خاص بعروض التكوين في مجال الإعلام والاتصال
87. الإعداد لتنظيم مناظرة وطنية حول التكوين في مجال الإعلام والاتصال
88. حرية تامة في الولوج للتكوين إلى مهنة الصحافة
89. النهوض بالتكوين في المجال السمعي البصري
90. اعتماد مرسوم جديد للجائزة الوطنية الكبرى للصحافة
91. تتويج صحفيين وفق الأصناف الجديدة للجائزة الوطنية الكبرى للصحافة
92. تعزيز التكوين المستمر للصحفيين
93. تنظيم دورات تكوينية لفائدة الصحفيين في المجال القانوني
94. تعزيز قدرات الصحفيين المهنيين
95. تقديم دعم خاص بالتغطية الصحية للصحفيين
96. دراسة مشروع إحداث صندوق التضامن والحماية لفائدة الصحفيين المهنيين
97. تعزيز قدرات الهيئات والمؤسسات المهنية عبر الشراكات
98. تفعيل التزام المغرب بتعزيز حرية الصحافة أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة
99. الانفتاح على المنظمات الوطنية والدولية للدفاع عن حقوق الإنسان
100. تعزيز دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال النهوض بحرية الصحافة

الملاحق

- إحصاء قضايا الصحافة الرائجة أمام القضاء خلال سنة 2013

- الجرائد المستفيدة من الدعم العمومي برسم الثلاثة أشطر الأولى من 2013

- الجرائد المستفيدة من الإعلانات الإدارية برسم سنة 2013

- المعطيات الخاصة ببطاقة الصحافة المهنية برسم سنة 2013

- المعطيات الخاصة بالصحافة المعتمدة برسم سنة 2013

- إحصائيات الحياة العامة في منتوج وكالة المغرب العربي للأنباء لسنة 2013

- الحيز الزمني الإجمالي لمداخلات الشخصيات العمومية بالنشرات الإخبارية في وسائل الاتصال السمعي البصري

- الحيز الزمني الإجمالي لمداخلات الشخصيات العمومية بالبرامج الحوارية وباقي المجلات الإخبارية في وسائل الإعلام السمعية البصرية

- مواقع ذات صلة

إحصاء قضايا الصحافة الرائجة أمام القضاء خلال سنة 2013

التوزيع بحسب مصدر الشكاية أو المتابعة	العدد
الشكايات المباشرة المقدمة إلى رئاسة المحكمة	46
الشكايات المقدمة أمام النيابة العامة من طرف المتضررين	47
المتابعات المثارة تلقائيا من طرف النيابة العامة	5
المجموع العام	98

التوزيع بحسب مآل القضايا الرائجة	العدد
القضايا الحكومة بالحبس النافد والغرامة	0
القضايا المحكومة بالحبس موقوف التنفيذ والغرامة	0
القضايا المحكومة بالغرامة فقط	13
القضايا المحكومة بالبراءة	0
القضايا المحكومة ببطلان المتابعة	0
القضايا المحكومة بعد قبول الشكاية المباشرة	0
القضايا المحكومة بعد الاختصاص	2
القضايا المحكومة بسقوط الدعوى العمومية	2
القضايا المحفوظة	15
القضايا التى لازالت فى طور الإجراءات	66
المجموع العام	98

الجرائد المستفيدة من الدعم العمومي برسم الثلاثة أشطر الأولى من 2013

الرقم	المنابر	دورية الصدور	الدعم الإجمالي لسنة 2013	الثلاثة أشطر الأولى
1	الأحداث المغربية	يومية	2 000 000,00	1 500 000,00
2	L'Opinion	يومية	2 000 000,00	1 500 000,00
3	العلم	يومية	1 800 000,00	1 350 000,00
4	Al Bayane	يومية	1 100 000,00	825 000,00
5	بيان اليوم	يومية	1 100 000,00	825 000,00
6	رسالة الامة	يومية	1 100 000,00	825 000,00
7	L'Économiste	يومية	1 800 000,00	1 350 000,00
8	الصباح	يومية	2 000 000,00	1 500 000,00
9	التجديد	يومية	1 100 000,00	825 000,00
10	الوطن الان	أسبوعية	700 000,00	525 000,00
11	الايام	أسبوعية	1 400 000,00	1 050 000,00
12	La Vie Économique	أسبوعية	1 400 000,00	1 050 000,00
13	Maroc Hebdo	أسبوعية	1 400 000,00	1 050 000,00
14	ملفات تادلة	أسبوعية	200 000,00	150 000,00
15	العالم الامازيغي	أسبوعية	300 000,00	225 000,00
16	مشاهد	شهرية	200 000,00	150 000,00
17	الاتحاد الاشتراكي	يومية	1 800 000,00	1 350 000,00
18	Libération	يومية	1 100 000,00	825 000,00
19	Le Matin du Sahara	يومية	2 000 000,00	1 500 000,00
20	المغربية	يومية	1 100 000,00	825 000,00
21	Aujourd'hui le Maroc	يومية	1 800 000,00	1 350 000,00
22	النهار المغربية	يومية	1 100 000,00	825 000,00
23	Tel Quel	أسبوعية	1 400 000,00	1 050 000,00
24	Challenge Hebdo	أسبوعية	1 400 000,00	1 050 000,00
25	أصداء	أسبوعية	400 000,00	300 000,00
26	الشمال 2000	أسبوعية	200 000,00	150 000,00
27	le journal de Tanger	أسبوعية	200 000,00	150 000,00
28	فضاء الحوار	15 يوما	200 000,00	150 000,00
29	Version Homme	شهرية	300 000,00	225 000,00
30	Économie et Entreprise	شهرية	300 000,00	225 000,00
31	La nouvelle Tribune	أسبوعية	700 000,00	525 000,00
32	المنبر الاشتراكي	شهرية	300 000,00	225 000,00
33	المساء	يومية	2 000 000,00	1 500 000,00
34	أخبار النجوم	شهرية	200 000,00	150 000,00
35	المنتدى	أسبوعية	200 000,00	150 000,00
36	تمودة تطوان	أسبوعية	200 000,00	150 000,00
37	حقائق جهوية	15 يوما	200 000,00	150 000,00
38	شباب العرب	شهرية	200 000,00	150 000,00
39	الصفاء	شهرية	200 000,00	150 000,00
40	الحدث الرياضي	أسبوعية	200 000,00	150 000,00
41	صدى تاونات	أسبوعية	200 000,00	150 000,00

42	الشرق	أسبوعية	200 000,00	150 000,00
43	Le Reporter	أسبوعية	700 000,00	525 000,00
44	finances news	أسبوعية	600 000,00	450 000,00
45	أصداء عبدة دكالة	شهرية	200 000,00	150 000,00
46	للافاطمة	شهرية	300 000,00	225 000,00
47	Femmes du Maroc	شهرية	300 000,00	225 000,00
48	نساء من المغرب	شهرية	300 000,00	225 000,00
49	الإصلاح والتنمية	أسبوعية	300 000,00	225 000,00
50	المنتخب	أسبوعية	400 000,00	300 000,00
51	La vérité	أسبوعية	400 000,00	300 000,00
52	العالم الرياضي	أسبوعية	200 000,00	150 000,00
53	الحركة	يومية	1 100 000,00	825 000,00
54	المنعطف	يومية	1 100 000,00	825 000,00
55	المشعل الأسبوعية	أسبوعية	700 000,00	525 000,00
56	أخبار اليوم المغربية	يومية	2 000 000,00	1 500 000,00
57	L'Observateur du Maroc	أسبوعية	700 000,00	525 000,00
58	مغرب اليوم الجديد	أسبوعية	400 000,00	300 000,00
59	الانتفاضة	أسبوعية	200 000,00	150 000,00
60	الأسبوع الصحفي	أسبوعية	1 400 000,00	1 050 000,00
61	FEMINA Mag	شهرية	300 000,00	225 000,00
62	مجلة نسمة	شهرية	300 000,00	225 000,00
63	Magazine ESSOR	شهرية	300 000,00	225 000,00
64	LES ECHOS	يومية	1 100 000,00	825 000,00
65	Le SOIR Échos	يومية	1 100 000,00	825 000,00
66	النهج الديمقراطي	شهرية	300 000,00	225 000,00
67	أخبار الوطن	شهرية	200 000,00	150 000,00
68	المسائية	أسبوعية	200 000,00	150 000,00
69	سايس أخبار	شهرية	200 000,00	150 000,00
70	La Dépêche de Tanger	أسبوعية	200 000,00	150 000,00
71	أفريك نيوز	15 يوما	200 000,00	150 000,00
72	ما وراء الحدث	أسبوعية	200 000,00	150 000,00
73	الحدث الشرقي	أسبوعية	200 000,00	150 000,00
74	الأمل المغربية	أسبوعية	300 000,00	225 000,00
	المجموع		**54 100 000,00**	**40 575 000,00**

الجرائد المستفيدة من الإعلانات الإدارية برسم سنة 2013

المنشأة الصحفيـــة	عـدد الإعلانـــات
العلـــم	357
الاتحاد الاشتراكي	344
رسالة الأمة	630
الصحراء المغربية	646
المنعطف	332
الحركة	312
التجديد	375
أخبار اليوم	542
النهار المغربية	537
بيان اليوم	194
مجالس	20
الإصلاح والتنمية	97
الأسبوع الصحفي	143
Le Matin	845
L'Opinion	391
Libération	294
Al Bayane	186
AUJOURD'HUI LE MAROC	214
Les ECO	264
Le Soir	282
L'étendard	322
الإذاعة الوطنية(SNRT)	10
المجموع	7337

المعطيات الخاصة ببطاقة الصحافة المهنية برسم سنة 2013

المنشآة الإعلامية	صحافي مهني		صحافي متدرب		كاريكاتوريست		مصور		تقني		مخرج تلفزيوني		المجموع		المجموع العام	النسبة %
	ذ (*)	إ (*)	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ		
الصحافة اليومية	325	108	40	26	1	–	28	1	–	–	394	135	529	% 25،11		
الصحافة الأسبوعية	114	30	24	8	–	–	6	–	–	–	144	38	182	% 8،45		
الصحافة الدورية	95	37	1	9	–	–	3	–	–	–	99	46	145	% 6،82		
SNRT (التلفزة)	128	101	3	14	–	–	108	–	93	31	25	4	357	150	507	% 24،16
SNRT (الإذاعة)	92	90	2	1	–	–	–	–	34	2	–	–	129	92	221	% 10،55
القناة الثانية	28	28	3	1	–	–	13	–	8	–	4	–	56	29	85	% 4،05
وكالة المغرب العربي للإنباء	99	50	5	–	–	–	4	–	–	–	–	–	108	50	158	% 7،49
Medi 1 TV	8	8	1	4	–	–	5	1	–	–	–	–	16	11	27	% 1،28
Radio privées	75	41	6	5	–	–	–	–	–	–	–	–	81	46	127	% 6،06
Free-lance	51	9	–	–	–	–	6	–	–	–	–	–	57	9	66	% 3،05
وكالات الإنتاج الإعلامي	14	4	4	2	–	–	7	–	2	1	–	–	27	7	34	% 1،24
الجرائد الإلكترونية	9	3	12	2	–	–	–	–	–	–	–	–	21	5	26	% 1،24
مصلحة التصوير بوزارة الاتصال	–	–	–	–	–	–	3	–	–	–	–	–	3	–	3	% 0،14
المجموع	1038	509	101	72	1	–	183	2	137	34	29	4	1492	618	2110	%100

المعطيات الخاصة بالصحافة المعتمدة بالمغرب برسم سنة 2013

المنشآة الإعلامية	مراسل صحفي		مراسل حر		مصور تلفزي		مصور فوتغرافي		مجموع المراسلين والمصورين	جنسيات المراسلين والمصورين						جنسيات المؤسسات الإعلامية				
	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ	إ	ذ إ	مغربية	عربية	إفريقية	أوربية	أمريكية	أسيوية	عربية	إفريقية	أوربية	أمريكية	أسيوية
وكالة الأنباء	18	5	–	–	7	–	3	–	33	18	4	–	6	1	4	4	1	4	1	2
القنوات التلفزية	21	9	–	–	6	–	–	–	36	23	3	–	10	–	–	12	–	9	1	–
المحطات الإذاعية	1	2	–	–	–	–	–	–	3	–	–	–	3	–	–	–	–	3	–	–
الصحافة المكتوبة	16	8	2	1	–	–	–	–	27	9	9	3	6	–	–	11	3	8	–	–
وكالات الصور	–	–	–	1	–	–	1	1	2	–	–	–	2	–	–	–	–	2	–	–
المجموع	**57**	**23**	**2**	**1**	**13**	–	**4**	**1**	**101**	**51**	**16**	**3**	**26**	**1**	**4**	**27**	**4**	**26**	**2**	**2**

إحصائيات الحياة العامة في منتوج وكالة المغرب العربي للأنباء لسنة 2013

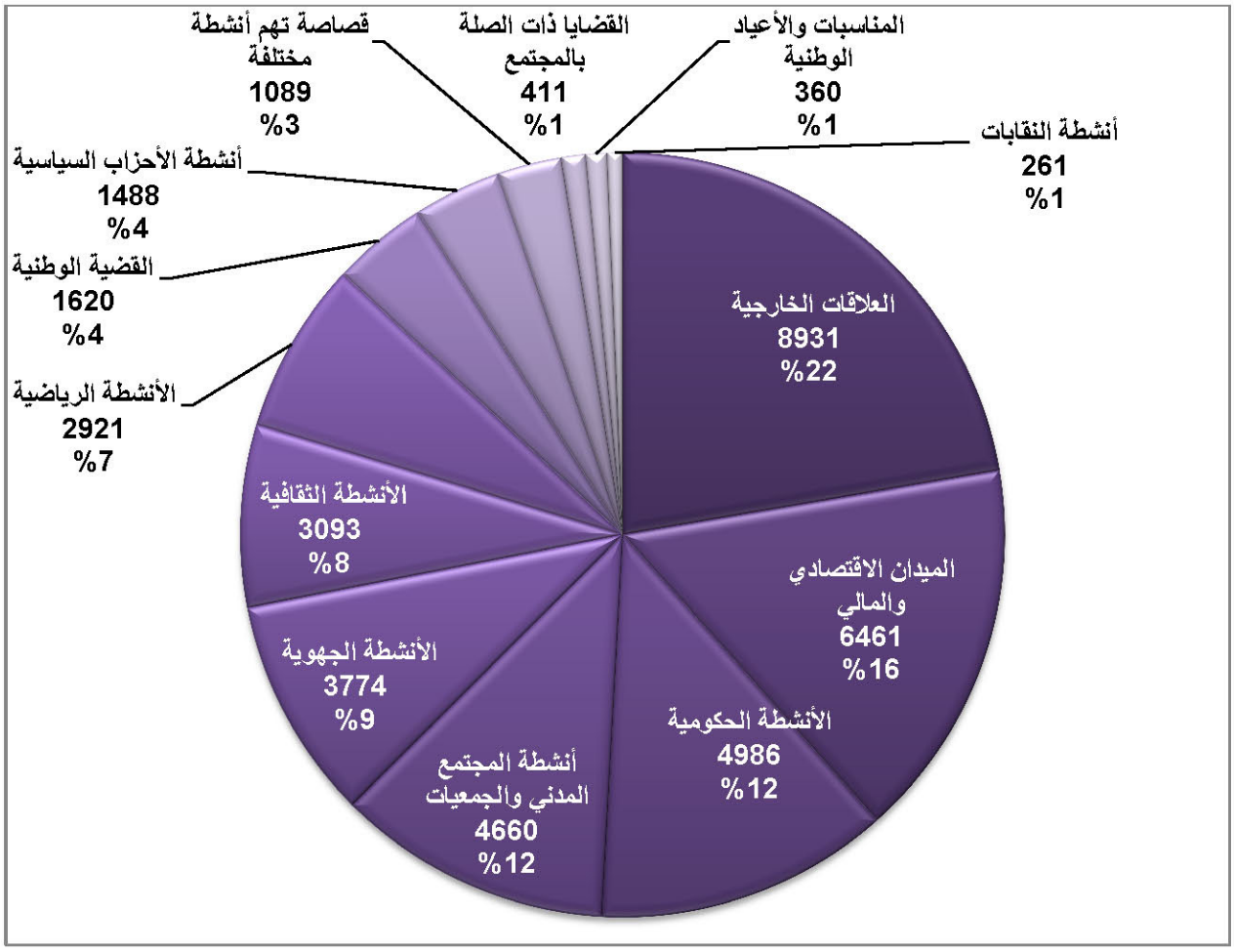

الحيز الزمني الإجمالي لمداخلات الشخصيات العمومية بالنشرات الإخبارية في وسائل الاتصال السمعي البصري[19]

الفصل الأول من سنة 2013

أصناف الخدمات / الفئات	القنوات التلفزية		الخدمات الإذاعية		مجموع الخدمات	
	الحجم الزمني	النسب	الحجم الزمني	النسب	الحجم الزمني	النسب
الحكومة	18:04:41	56,41%	22:48:46	37,96%	40:53:27	44,38%
الأغلبية البرلمانية	3:16:59	10,24%	7:35:37	12,64%	10:52:36	11,80%
المعارضة البرلمانية	2:55:10	9,11%	8:04:13	13,43%	10:59:23	11,93%
الأحزاب غير الممثلة في البرلمان	0:23:23	1,22%	0:29:05	0,81%	0:52:28	0,95%
رئيس الحكومة	1:35:37	4,97%	2:00:05	3,33%	3:35:42	3,90%
رئيس مجلس النواب	0:32:14	1,68%	0:46:41	1,29%	1:18:55	1,43%
رئيس مجلس المستشارين	0:18:41	0,97%	0:12:00	0,33%	0:30:41	0,55%
النقابات	2:20:42	7,32%	9:30:05	15,81%	11:50:47	12,86%
المنظمات المهنية	2:10:53	6,81%	7:00:56	11,67%	9:11:49	9,98%
الغرف المهنية	0:24:39	1,28%	1:38:20	2,73%	2:02:59	2,22%
المجموع	32:02:59 (34,78%)		60:05:48 (65,22%)		92:08:47 (100%)	

الفصل الثاني من سنة 2013

أصناف الخدمات / الفئات	الخدمات العمومية		الخدمات الخاصة		مجموع الخدمات	
	المدة الزمنية	النسب	المدة الزمنية	النسب	المدة الزمنية	النسب
الحكومة	30:21:29	50,94%	13:34:20	40,43%	43:55:49	47,15%
الأغلبية البرلمانية	9:35:38	16,10%	5:34:07	16,59%	15:09:45	16,27%
المعارضة البرلمانية	7:18:10	12,25%	4:36:04	13,70%	11:54:14	12,78%
الأحزاب غير الممثلة في البرلمان	1:14:38	2,09%	0:14:38	0,73%	1:29:16	1,60%
رئيس الحكومة	2:30:31	4,21%	0:57:00	2,83%	3:27:31	3,71%
رئيس مجلس النواب	1:17:47	2,18%	0:17:57	0,89%	1:35:44	1,71%
رئيس مجلس المستشارين	0:54:17	1,52%	0:10:26	0,52%	1:04:43	1,16%
النقابات	3:14:37	5,44%	5:10:15	15,40%	8:24:52	9,03%
المنظمات المهنية	2:09:50	3,63%	2:49:21	8,41%	4:59:11	5,35%
الغرف المهنية	0:58:41	1,64%	0:10:13	0,51%	1:08:54	1,23%
المجموع	59:35:38 63,97%		33:34:21 36,03%		93:09:59 100%	

[19] عن البيانين الصادرين عن الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري بخصوص "مداخلات الشخصيات العمومية في وسائل الاتصال السمعي البصري بالنشرات الإخبارية برسم الدورتين الأولى والثانية من سنة 2013"

الحيز الزمني الإجمالي لمداخلات الشخصيات العمومية بالبرامج الحوارية وباقي المجلات الإخبارية في وسائل الإعلام السمعية البصرية[20]

الأسدس الأول من سنة 2013

أصناف الخدمات / الفئات	الخدمات العمومية		الخدمات الخاصة		مجموع الخدمات	
	المدة الزمنية	%	المدة الزمنية	%	المدة الزمنية	%
الحكومة	36:12:39	12,17%	25:21:33	12,00%	61:34:12	12,10%
الأغلبية البرلمانية	76:48:14	25,82%	62:57:52	29,79%	139:46:06	27,47%
المعارضة	75:51:35	25,50%	57:31:14	27,21%	133:22:49	26,21%
الأحزاب غير الممثلة في البرلمان	14:19:30	4,82%	5:38:57	2,67%	19:58:27	3,93%
رئيس الحكومة	2:04:52	0,70%	0:37:41	0,30%	2:42:33	0,53%
رئيس مجلس النواب	0:18:35	0,10%	0:48:30	0,38%	1:07:05	0,22%
رئيس مجلس المستشارين	0:34:08	0,19%	0:01:03	0,01%	0:35:11	0,12%
المنظمات النقابية	45:16:34	15,22%	36:27:46	17,25%	81:44:20	16,06%
المنظمات المهنية	35:47:37	12,03%	16:02:16	7,59%	51:49:53	10,19%
الغرف المهنية	10:15:30	3,45%	5:56:47	2,81%	16:12:17	3,18%
المجموع	297:29:14 (58,46%)		211:23:39 (41,54%)		508:52:53 (100%)	

[20] بحسب آخر تقرير تفصيلي صادر عن الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري بخصوص "مداخلات الشخصيات العمومية في وسائل الاتصال السمعي البصري بالبرامج الحوارية وباقي المجلات الإخبارية برسم الأسدس الأول من سنة 2013"

مواقع ذات صلة

المؤسسة	الموقع
وزارة الاتصال	www. mincom.gov.ma
بوابة المغرب	www. maroc.ma
مجلس النواب	www. parlement.ma
مجلس المستشارين	www.conseillers.ma
وزارة العدل والحريات	www. justice.gov.ma
وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي	www.mcinet.gov.ma
الأمانة العامة للحكومة	www.sgg.gov.ma
وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	www.mmsp.gov.ma
الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري	www.haca.ma
وكالة المغرب العربي للأنباء	www.map.ma
الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة	www.snrt.ma
شركة صورياد القناة الثانية	www. 2m.ma
شركة ميدي 1 سات	www.medi1tv.com
المركز السينمائي المغربي	www.ccm.ma
المعهد العالي للإعلام والاتصال	www.isic.ma
المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما	www. ismac.ac.ma
النقابة الوطنية للصحافة المغربية	www.snpm.org
الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات	www.anrt.ma
تجمع المعلنين بالمغرب	www.gam.co.ma
مكتب التحقق من روجان الصحف	www.ojd.ma